2199

A. Ü.
İLAHİYAT FAKÜLTESİ
KÜTÜPHANESİ
Ayniyat No.: 46811
Yer No. : 36639

فرغت هذا الكتاب عليها فيما نقل رب العزة به حرر ليت صار ياغا
البرجي لمحمد بن المرزا لا ليفه بنت خليل اغا المدعو بسعد يلز ١٠٥٥
عفا الله تعالى عنهما بمحمد وآله الوقف

متولي الوقف حاجي
محمد المدعو بصوصلي

بسم الله الرحمن الرحيم

قرينة التخرج سواء اللفظ طلب احرى الامرين او اولهما وقوة اصطلام الشرع
عبارة عما يقع عند طلب احرى الامرين او اولهما بحيث الزال عنه تعذر الوقوف
على حقيقته عند استيفاء القبلة اذا حيثت جهة القبلة على احرى وليس عندي من يقرأ
عليه ان يستدل على ذلك بحيث لا يمكن من الهزيم والرياح والجبال وغير ذلك وعند انقطاع
عند الاذن يجب عليه التحري للاصابة جهة الكعبة عين الكعبة ع ح ح الى هي بركة في جهتها
وحصل الغالب عندها وجهة التحري في حق الغائب عن معرفة جهتها ان الاجتهاد عند فقد النص
اراد ما تتعقد معناه المفهوم ولذلك قيد بقوله المقترن حتى يستبعد ان التخصيص والتاويل
يقطع احتمال الاجتهاد في الاصابة حكم الله تعالى اعلم الحق ان الله تعالى في كل مسئلة اجتهادية
حكما متعينا قبل الاجتهاد طلبا لذلك المعين لوجوبه اما عليه اما عليه اما عليه اما عليه اما عليه
الاصابة في الفقه فخطأ فهو فوض كذلك كان معذورا في الخطاء كما ان المجتهد غير مكلف بالاصابة
الاجتهاد حتى يكون مصيبا اذ الدليل يكون ما يجوز ان يكون اخطاء ا الى قال عليه الصلوة والسلام
اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم والحق ان كل مجتهد في الفروع مصيب ثم الاجتهاد
اجتهاد في تحري الاصابة بل بالعمل بما ادى اليه الاجتهاد اعني الحكم الذي ادى اليه
اجتهاد المجتهد حتى لو ادى اجتهاد المجتهد الى معرفة انه قد اخطأ في اجتهاده فليس له ان يعمل
بخلافه بل يجب عليه العمل بالثاني لان الاول لما ارتفع انه اخطأ فيه لم يبق حكما
في حقه بل صار كان لم يكن وهذا في الشرع وعند الله تعالى ان كان المجتهد من اهل الطبع من
اهل الاجتهاد

متولي الوقف

قوله تعالى وعلى آله وصحبه وسلم

قرينة التخرج سواء اللفظ طلب احرى الامرين او اولهما وقوة اصطلام الشرع
عبارة عما يقع عند طلب احرى الامرين او اولهما بحيث لا يزال عنه تعذر الوقوف
على حقيقته عند استيفاء القبلة اذا حيثت جهة القبلة على احرى وليس عندي من يقرأ
عليه ان يستدل على ذلك بحيث لا يمكن من الهزيم والرياح والجبال وغير ذلك وعند انقطاع
عند الاذن يجب عليه التحري للاصابة جهة الكعبة عين الكعبة ع ح ح الى هي بركة في جهتها
وحصل الغالب عندها وجهة التحري في حق الغائب عن معرفة جهتها ان الاجتهاد عند فقد النص
اراد ما تتعقد معناه المفهوم ولذلك قيد بقوله المقترن حتى يستبعد ان التخصيص والتاويل
يقطع احتمال الاجتهاد في الاصابة حكم الله تعالى اعلم الحق ان الله تعالى في كل مسئلة اجتهادية
حكما متعينا قبل الاجتهاد طلبا لذلك المعين لوجوبه اما عليه اما عليه اما عليه اما عليه اما عليه
الاصابة في الفقه فخطأ فهو فوض كذلك كان معذورا في الخطاء كما ان المجتهد غير مكلف بالاصابة
الاجتهاد حتى يكون مصيبا اذ الدليل يكون ما يجوز ان يكون اخطاء ا الى قال عليه الصلوة والسلام
اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم والحق ان كل مجتهد في الفروع مصيب ثم الاجتهاد
اجتهاد في تحري الاصابة بل بالعمل بما ادى اليه الاجتهاد اعني الحكم الذي ادى اليه
اجتهاد المجتهد حتى لو ادى اجتهاد المجتهد الى معرفة انه قد اخطأ في اجتهاده فليس له ان يعمل
بخلافه بل يجب عليه العمل بالثاني لان الاول لما ارتفع انه اخطأ فيه لم يبق حكما
في حقه بل صار كان لم يكن وهذا في الشرع وعند الله تعالى ان كان المجتهد من اهل الطبع من
اهل الاجتهاد

متولي الوقف

قوله تعالى وعلى آله وصحبه وسلم

لماسياتى والمعنى ان كنتم فى شك مما انعمنا على عبدنا لحسن استعداده فى كمال العبودية فيه
اشارة الى الحكمة فى ذكر المنزل عليه والى النكتة فى التعبير عنه بعبدنا بانعام الوحى من نعم القران
تراة من عندنا زاعمين ان معارضته بايراد المثل مقدور للبشر على ما افصح عنه قوله تع
واذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا ولو نشاء لقلنا مثل هذا فاتوا بسورة من مثله اى من
مثل المقدور للبشر فى زعمكم وقد افصح فى هذا المعنى فى التحدى بعشر سور بقوله مفتريات
ولولا القصد الى هذا لكان الظاهر ان يقال بمثل سورة منه ورجوع الضمير يعنى فى قوله من
مثله للمنزل عليه لا يساعد المقام لما عرفت فيما تقدم ان المقام مقام توسيع دائرة
التحدى حيث تنزل من التحدى بكل القران الى التحدى بعشر سور ثم الى التحدى بسورة فلا يناسبه
التضييق باعتبار شرط زائد هنا وهو ان يكون الثانى اميا ولا يناسبه مساق الكلام وذلك
لان الحديث فى المنزل لا فى المنزل عليه وهو مسوق اليه ومربوط به فحقه ان لا ينفك عنه
برد الضمير الى غيره وايضا قوله تع فادعوا شهداءكم من دون الله بمنزلة وادعوا من استطعتم
من دون الله فى قوله تع ام يقولون افتراه عليه قل فاتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم
من دون الله ان كنتم صادقين فهو امر بان يستعينوا بكل من يعينهم فى ذلك فلا وجه
للاشتراط المذكور لان الرخصة فى الاستعانة من غير الامى والجماعة يبطل فائدة التضييق
بالاشتراط المذكور وايضا لا بد من قيد المماثلة بين المنزل والمامور باتيانه وعلى تقدير عود
الضمير المذكور الى المنزل عليه يلزم الكلام ان يكون الكلام خلوا عن ذلك القيد المهم وهذا
ما اشار اليه بقوله وفيه ترك المهم المرعى فى سائر التحدى فيه اشارة الى وجه آخر لرجوع
الضمير الى المنزل وذلك ان القران يفسر بعضه بعضا فالمحتمل فى بعض المواضع يحمل على المتعين
فى موضع آخر فتدبر وايضا لا يتم الاستدلال على ان القران كلام الله تع ح اى على تقدير
رجوع الضمير الى المنزل عليه اذ الثابت ح ان القران ليس بكلام المنزل عليه ولا يلزم
من عدم كونه كلاما له ان يكون كلام الله تع لجواز ان يكون كلام شخص آخر وهذا ما اشار

اليه

اليه بقوله لجواز ان يكون القران كلام غير امى ولا يتجه هذا على تقدير رجوع الضمير الى المنزل لعدم
التعرض بجانب المنزل عليه فرع امر السجود للملائكة المذكور فى قوله تع واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم كان كرامة لآدم عليه السلام بدليل قوله تع حكاية عن ابليس ارايتك
هذا الذى كرمت على وانا خير منه وتلك الكرامة لاولاده كانت من جهته فنبه على ذلك
بقوله ولقد كرمنا بنى آدم حيث عبر عنهم بنسبتهم الى آدم عم اشارة الى منشاء الكرامة
تلك الجهة وفيه اى فيما ذكر اثبات الكرامة لآدم عم بطريق الدلالة ومن ذهب عليه
هذه الدقيقة الانيقة فسر بنى آدم فى قول صاحب المواقف بنوع الانسان ليتناول آدم
عم ولا يخفى لطف التغليب فى بنى آدم يعنى ان المراد اولاد آدم عم الا انه غلب الذكور
على الاناث لاصالة جانبهم فى الكرامة فافهم اراد التكريم المشترك بين افراد ذلك الجنس
لما اتيهم فى جهة التكريم للتعظيم واتى بالتعميم فى جانب المكرم حيث ذكره بصيغة الجمع النقص فى
التكثير دون اسم الجنس المحتمل للقليل والكثير تضمن اول الكلام وآخره المبالغة فكان احرى
ان يصدر الكلام باداة التاكيد مرة بعد اخرى قيل ومن جملة كرامته ان كل حيوان يتناول
طعاما بفمه الا الانسان فانه يدفعه اليه بيده وفيه نظر لان بعض الحيوانات الجنسية
كالقردة يشاركه فيما ذكر فلا يصلح كرامة ولا خاصية له ثم قال وحملناهم فى البر والبحر حتى
لم يخسف بهم الارض ولم يغرقهم الماء او حملناهم على الدواب والسفن ورزقناهم من
الطيبات من ضروب الملاذ وفنون النعم ما لم يجعله لواحد من سائر الحيوانات وفضلناهم
تفضيلا مشتركا كذلك على كثير ممن خلقنا تفضيلا بالشرف والكرامة اتى بالتاكيد ههنا اهتماما
لكونه معنويا بخلاف تلك الجهات الثلث ولان الاحكام المذكورة من شواهد هذا الحكم
لكان شهادتها تاكدت بعضها ببعض فظهر اثر تلك الشهادة فى الدعوى ولما كان سياق
الكلام فى النعم المشتركة بين افراد الانسان شريفها وخسيسها ثم حكم كما تنبهت عليه فيما تقدم
ظهر وجه تخصيص الحكم المذكور بالكثير فى جانب المفضل عليه فان كل فرد من افراد الانسان

والاخرى بالفتة قال الله تع يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون كان الظاهر ان يقال وهم عن باطنها غافلون فكان العدول عنه الى ما ذكر لاشارة الى ان الآخرة باطن الدنيا قال بعض الكمل بيت دراين روزراجم دراروزراجم كم شود ۵ چناكج امروز راروح وراجم كم است ۵ والفتوح جلال الدين فرسوده العزيز الى هذا المعنى فى قوله بيت بوستين چون باز كونه سركند ۵ كوه رازيبى وزين بركند ۵ ولعلك اذ تأملت نيها اشرنا اليه يتكشف لك وجه الجواب عن سوال من قال ان لم يكن البعيثر صلح الدار معادا فى دار الآخرة بعينه الى جميع ما يلزم ان يكون المعدوم معادا بعينه والملزم خلاف مذهب اهل الحق وقد اشير الله تع الى كلا هذا القديم على نهوت المعلوم بحيث قال حكاية عن بعيثر حشرهم الى حشر لم حشرتنى اعمى وقد كنت بصيرا وذلك بحكم ما شار اليه من الانقلاب فلا نقصان فى المعاد كما لا يخفى على ذوى الالباب

لاح فى نسبة لما بيء فى القول المذكور بعينه وقد تم حشرتنى اعمى وقد كنت بصيرا

لما قبيل ان المراد من الاعمى فى قوله وحشرهم يوم القيمة اعمى اى المصير دون القلب القائل بهو الاعم البيضاوى رح فى تفسيره يوم القيمة ظرف ان فى ذلك اليوم ظهر البعيثر وستر البصر فمن للابتداء ثم انى الدنيا يريد انى الآخرة وكانه ذهب الى قائل هذا وهم يتأمل فى قوله فانا له الاعمى الا بصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور فحاله فانزله قوله تع ۵ ومن كان فى هذا اعمى فهو فى الآخرة اعمى وعبد الله بن ام مكتوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله انا فى الدنيا اعمى فاكون فى الآخرة اعمى فانزل الله تع فانها لا تعمى الابصار الآية فان ولله ما ذكره فى غاية الظهور ومن لم يحيل الله نورا فما له من نور

سابع فى نسبة ما ورد فى كلمة من ان الخضر رد حيا وكذا الدجّال والامام فى تلك الاراء وحيا بيان قال الثعالبى فى تفسير قوله تع وعذاب الآخرة اشد وابقى وانما كان عذاب الآخرة اشد لكونه روحانيا ليس بالكم ما هو من ضروريات

الدين والخضر الجسمانى من ضروريات دين الاسلام وكذا العذاب الاليم فى الجحيم والنعيم المقيم فى دار الخلد الجسمانيتان من الضروريات لان الروح عندهم جسم لطيف لا جوهر مجرد كما قاله الفلاسفة فحصر هم الحشر فى الروحانى انكار بالضرورة الجسمانى خلاف حصر المتابع الربانى فى ما عرفت ان الروح عندهم جسم فحشره جسمانى لا محالة كذا نسبة

الروح من عالم الامر الآية قد تع ظهر العذاب لم تتبرء كما جاء فى الخبر بروايات مختلفة وكنتم جعلا مخصوصة فى العالمين وهو عالم الخلق وعالم الامر كما قال الله الا له الخلق والامر تبارك الذى بيده الملك عليا بانه بيده رايته قوله تع ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربى يقتضى عالم الدنيا وهو ما يدرك بالحواس الى الخاتمة وهى العقل والقلب ولسر الروح والقصد بالامر عالم الامر وهو الاجناس العقائم التى خلقها الله تع لقد قامت الروح والعقل والقلم والنوح والعرش والكرسى والجنة والنار حتى عالم الامر امرا تاتة او وجودا بالامر من لا يشغل بلا ومشيئة شيئا قال الله تع خلقتك من قبل ولم تك شيئا فالمراد كونه خلقا كما كون بالامر القدير كان ما كان وان كان حادثا ومسبوق عالم الخلق خلقا تاتة او وجودا بالوسائط مثل قال الله تع وخلق الله من شيء وما كان خلقه بالوسائط كان الخلوق اى جميع ما فى عالم الخلق خلقا تاتة كلا شيء الا وجهه فان لكل شيء وجها قيوما وهو ملكوت وذلك لشيء او لكل شيء ملكوت اى خلقت عالم الامر بالنظرة الفناء لانه محفوظ بالقدرة الكاملة بقاء بالرايته بقوله ان يمسك كل شيء اعلم ان الروح الانسانى وسواه ان شيئى تعلقت به القدرة جوهرة نورانية وبالطبيعة رايته من عالم الامر وهو الملكوت الذى خلق من لا شيئى وعالم الخلق هو الملك الذى خلق من شيئى قال الله تع اولم ينظروا فى ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء فتعين اى ما تقدم بيانه ظهر ما الخلق كون الروح من امره تع انه من عالم الامر وما البقاء لانه الخلق والفناء اعلم ان روح محمد عليه السلام اول ما كونه الله تع ما يجاوده من شجرة

علم

محفوظ ما خير من مرتبات الكاتب
والحق والمدح
لمولى من تلى الكلمة عزيز الكرم

الوجود واقل شئ مخلوق بالقدرة مشرفة بشرف اضافتها الى الله تعالى فسماه روحي كما سمى اول بيت من بيوت الله تعالى وضع للناس بيت الله وسمته عز وجل الى نفسه ثم بين ان اراد ان يخلق آدم عليه السلام فكان روح آدم مما من روح المطلب الى نفسه فهو من روح المبنى عليه السلام فجواب الارواح كما ان آدم عليه السلام قال النبي عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اصرار اجوقوله عليه السلام آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيمة

سائر قوله ساعة

اما قوله الميت حيوان الجسد كما الكشف ظاهر عالم الحركة بين ظاهر الحس الميت بعالم الملك ملك بحركة المطيف مظهر لباطن عالم الحركة بين مظهر لباطن الميت بعالم الملكوت انسان كبير حركل لطيف عن كدورات عالم الكون والفساد مظهر كل عالم سكون بين مظهر العقل الميت بعالم الجبروت اما جسد كل الكثيف فهو البيكل المحسوس المركب من العناصر الاربعة وما جسدك اللطيف فذاك الروح الذي يتجدد بملك الموت اذا جاء الاجل والموت واما جوهرك اللطيف فذلك النفس المجردة التي يتوفاها الله تعالى حين مماتك ذلك من الدنيا ذكر الطيب ابو بكر بن مالك بن انس رضه ان ملك الموت يقبض الروح والروح يتوفى النفس وبين موتها ذكرة المذكرة بين الامرين القطريب الروح جسم لطيف متشابك للاجسام المحسوسة كماء يجري وكروح بدن مدن البدن وفيها كتشاط بلطف ويمدح به الى السماء فيجمع فيتفتح باب السماء للمسعد ولا يتفتح للمنتقل فيرد الى اسفل الى بابوت ولا يعين وسعه عالمه اقول وليس له آخره سوء بعينين وبيديها وآذن روح طيب وثيبة وعن نتنة

الاجسام

الاصحة الاعراض وهذا غاية في البيان ولا عظم بعد عرض على هذا الصحيح

يا خليل فيه وقد اختلف الناس فيه اختلافا كثيرا وهو مذهب اهل السنة والجماعة وكل من يقول ان الروح يموت ويفنى فهو على ما وكذلك من يقول بالتناسخ الى سماء كلا فـ واذا انكشف لك حال الروح فقد وقفت على حالم الاسرار الرتبع واهوال القبر وغايته

من الالم

من الالم والمذرع الجسماني والخلي عندك وجه كوندروضة من رياض الجنة او حفرة من حفر النيران وكان عندك حتى تشبهات المنكرين عليه فعرف الخاص ثم فاعرفت حقيقة الروح الانساني فقد وقفت على سائر العوالج الجسماني بيتي علت انه لا يلزم الاكبون بالجسد الكثيف والبيكل المحسوس وانكشف لديك وجه قول ما فقده رضي الله تعالى عنها ما فقد جسد نحو ليلة المعراج ولكن عرج بروحه كما ذكرها الحديث فانكشف ومنه يتحلل عن آخره بين فؤاده ولكن عرج بروحه والعالم الفاضل سعد الدين تعتسيف في تاويله ذكره في شرح المقاصد وحيث قال في الجنة ما فقد جسد عن الروح بل كان مع روحه وكما بالمعراج

للروح والجسد جميعا وهذا في آن ما دكرة آخر ذلك لانتجلي سائر التاويل سائر قوله

الموت والحياة منه مخلوقات عالم الكلوت فان الدنيا الذي ظن الموت والحياة وانطوى عنا غير مقابل للناصر بل عالم الخفي العدمي وكل منهما صورة مثالية ذو ذلك العالم يا يرى ويشاهد الملكوت بين ساح من يغيب عن عالم الملك ومن يتسلخ عن البدن والقرجاء في الخبر ميت فيرتبط ان الموت يوافي يوم القيمة وينظر اليه اصل الخلق في صورة الكبش ويذبح بذلك يوم بين يدي محمد وهو ومن جهاتها الكشف وجه التعبير عن ادراكه اي عن ادراك الموت ومعرفته بالذوق في قوله فذا لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى ودون شراب الاذكار كما من الطوائف والرفيق الى الكلال عن الفعال الاستغناء اذ الخ اي طائفة تقرر الذكر والذوق ويكون المعنى لا يجوز فيها الموت الا الموتة الاولى ولا تكلف فيه ومن لم يذق منه هذا كصاحب الكشاف والامام البيضاوي ومن شابههما سكتت في توجيه الاستغناء المذكور حيث قال اريد ان يقال لا يذوقون فيها الموت البتة ونفيه الموت البتة والموتة الاولى موضع ذلك لان الموتة الثانية محال ذو قيل في المستقبل فهو من باب التعليق بالمحال كما قيل ان كانت الموتة الاولى لا بد منها فقد ذقتها في الدنيا فلا حاجة الى ذوقها في المستقبل فاجابه بانه يذوقها في القبر ثم يحيا للبعث ثم

لكل شيء من علم الملك

جوهر لان ذلك الشيء اعرف حقيقة بما يكون الشيء ذلك الشيء ولكل حقيقة من ذلك

من القبر الى الله ساعة

الخاتمة

الحقائق صورة مثالية بها ترى تلك الحقيقة وتشاهد في عالم الملكوت وهو عالم المثال
وعالم الغيب ومن امعن في سر هذا المقال فقد اذعن حكم رؤية الاعمال فان لها صورا مثالية
في عالم الملكوت على ما ورد في الخبر عن خير البشر قالوا في تفسير قوله تعالى وهم يحملون اوزارهم
على ظهورهم ان المؤمن اذا خرج من قبره استقبله شيء هو احسن الاشياء صورة واطيبها
ريحا ويقول انا عملك الصالح طال ما ركبتك في الدنيا فاركبني انت اليوم فذلك قوله تعالى يوم
نحشر المتقين الى الرحمن وفدا اي ركبانا وقد قال عم عظموا ضحاياكم فانها على الصراط مطاياكم
وان الكافر اذا خرج من قبره استقبله شيء هو اقبح الاشياء صورة واخبثها ريحا فيقول
انا عملك الفاسد طال ما ركبتني في الدنيا فانا اركبك اليوم فذلك قوله تعالى وهم يحملون اوزارهم
على ظهورهم وتبين عنه ان قوله تعالى ليروا اعمالهم صورة يومئذ يصدر الناس اشتاتا
على حقيقته وكذلك قوله تعالى يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا ومن صرفه عن ظاهره كصاحب
الكشاف والامام البيضاوي ومن حذى حذوهما وقال في تفسيره يروا جزاء اعمالهم وقال
في تفسير الآية الاولى الاخرى جزاء ما عملت من خير لم يكن في رؤية العمل على بصيرة ورؤية ساكه
قدسسره لكل شيء في عالم الملك لسان ملكوتي لكل ذرة من ذرات الموجودات في عالم الشهادة
لسان من عالم الغيب لا يراه البصر ولا يسمع صوته الروحاني الا ذن به اي بذلك اللسان
نطق الحصاة بيد النبي عليه الصلوة والسلام ونطق السموات والارض حين قالتا اتينا طائعين
وبه اي بذلك اللسان يشهد اجزاء الانسان عليه يوم الجزاء ويقولون انطقنا الله الذي انطق
كل شيء حين يقولون لجلودهم لم شهدتم علينا وتحدث الارض عما حدث عليها كما قال الله
تعالى يومئذ تحدث اخبارها ينطقها الله تعالى فتخبر بما كان فيها ويسبح الاشياء كما قال الله تعالى
وان من شيء الا يسبح بحمده بحمد يحمد على نعمة نعماء الايجاد والتربية على وجه يليق بشانه
منزها له تعالى عن شين النقص والقصور بعضه اي بعض جنس الشيء يسبح بلسان الشهادة
وذلك ظاهر وبعضه بلسان الغيب ولذلك اي ولكون تسبيح بعض الاشياء بلسان الشهادة

ومن شانه

ومن شانه ان يكون مسموعا لم ينف السماع بل نفى الفقه حيث قال ولكن لا تفقهون تسبيحهم
ومن لم يقف على هذه الدقيقة زعم ان الانسب بحقيقة التسبيح لا يسمعون والذكر القلبي
المنقول عن بعض اصحاب القبول بذلك اللسان كما لا يخفى على ارباب العرفان لاكه قدسسره
اسند الختم في قوله تعالى اليوم نختم على افواههم الى نفسه دون الكلام والشهادة في قوله تعالى
وتكلمنا ايديهم وتشهد ارجلهم دفعا لوهم الاجبار واظهار التوسيط الاختيار بعد الاقرار
على النطق والتكلم على ما تكلم نطق بقوله تعالى انطقنا الله الذي انطق كل شيء فلا مساغ
الى التاويل لظهور آثار المعاصي عليها ودلالتها على افعالها ولما كان كلام الايدي اقرارا على الغير
المنكر نزل تصديق الارجل اياها منزلة الشهادة فعبر عن تكلمها بالشهادة وفي الحديث
٤ يقول العبد يوم القيمة اني لا اجيز شاهدا علي الا من نفسي فيختم على فيه ويقال لاركانه انطقي فتنطق
باعماله ثم يخلى بينه وبين الكلام فان قلت اليس معنى قولهم انطقنا الله الذي انطق كل شيء
في جواب جلودهم حين قالوا لم شهدتم علينا ما نطقنا باختيار نا فينافي ما قدمته من ان عدم
اسناد التكلم والشهادة الى نفسه لدفع وهم الاجبار قلت ذلك وهم سبق الى بعض الفهم
يعني الامام البيضاوي وليس الامر كذلك اي كما وهمه بل المعنى انه تعالى امرنا بذلك وكفى ذلك الاعتذار
والظاهر ان قولهم لم شهدتم علينا سؤال تعجب لا سؤال توبيخ كما توهم وبنى عليه السؤال المذكور
يشهد لذلك زيادة قوله تعالى الذي انطق كل شيء فانه على تقدير الجواب عن سؤال التوبيخ يكون
تلك الزيادة ضائعا انما الحاجة اليه على تقدير الجواب عن سؤال التعجب فان قلت اليس الختم
يابى عن هذا السؤال قلت يختم ثم يخلى بينه وبين الكلام على ما ورد في الخبر وقد قدمنا بيانه
فتذكر لاكه قدسسره المنفي في قوله تعالى لا يسال عن ذنبه انس ولا جان سؤال استفسار
لا مطلق سؤال دل على ذلك تعديته بعن فان السؤال اذا تعدى الى ثاني مفعوليه بعن يتعين
لمعنى الاستفسار فلا ينافي ذلك النفي اي نفي السؤال في القول المذكور ما في قوله تعالى اكذبتم
باياتي ولم تحيطوا بها علما من الاثبات اي اثبات السؤال لانه سؤال توبيخ وتقريع لا سؤال

[illegible]

استشكار واستبشار رواه التوشيح باب المعنى سوال السوال هل الذنب بفتح الذال والثبت
سوال السوال عن الباعث عليه اختار والاتم البيضاوي بهذا التوشيح واتبع مقوله ابن عباس
رضي الله عنهما لون علمتم كذا اذكذا اب لم تعلموا كما لا يكون في التوشيح بين القولين
المذكورين لان قوله تعالى اكرمتم يابالي صريح في السوال عن نفس الذنب ثم يكون في التوشيح
بين القول الاول وقوله تعالى تركت لكم الاكرمتم اثبت الثاني قوله
تعالى اقبل بعضهم على بعض يلحق بعضهم بعضا ولون وذلك عقب نفخة الصعق قبل ان يطرء السعاء كما تقدم
السعوق كما سوال الظاهر من قوله تعالى يوم يكشف ساقه يلبسونه الاساعة من نهار يتعارفون
بينهم ومن قوله تعالى فحشرناهم ان لم نغادر منهم احدا فانه يأتي انتفاء اذى انتفاء السوال لا نتفاء
بعد ما حاء السعاء كما قبل والجبال كما لعهن منفوش به قوله تعالى يوم يكون السعاء كالمهل وتكون
الجبال كالعهن والاسلام جميعا فانه تقدم ما ذكره مخالف لما قبيل ان الذكر يكون عند
النفخة الاولى فاذا كانت الثانية فلا وقد تقدم ما قبيل ان عدم السوال عند النفخة الاولى
سوال الاعلم لحاسبة او دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار تقدم ما ذكر اما سوال
عن عقله او اعتبار وما ذكر فيه من تقرير واعتبار فعليك بالاعتبار ثم الاختبار ثم التفكر
لا يتعارفون كما يتعارفون كما زعم من قال ان الاستثناء في ذلك عند
ضرورتهم من الضرورة الى تعارفهم بناء على ان الحشر قبل الحشر قوله عليه السلام
الهم اشدد مئزرك على بعضهم ابن عباس في جواب عائشة رضي الله تعالى عنها اذا سمعت
قوله عليه الصلوة والسلام يحشر الناس حفاة عراة غرلا قالت قلت او الرجال ينظر
بعضهم الى بعض والحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة وذلك ان
سوال البعث وبعثة الخلق لما كان ما منعا عن النظر طلاء لا يكون ما منعا عن التعارف
الذي يتوقف عليه ان على النظر الولي وكرة التذكرة على ابي هريرة رضي الله عنه حفاة
عراة غرلا معذورا سبعين عالما في جواب المذكور بمنع جواب النبي عليه الصلوة والسلام

عن سوال عائشة رضي الله تعالى عنها ولا يلزم ان لا يكون
بعورة وقد فهم ذلك ان الرجال يكسون بعضهم بعضا ويتعارفون بعد ما حديث رواه مسلم
في صحيحه حيث قال عن ابن عباس سمعت رضة رسول الله عليه الصلوة والسلام يقول فقال
صدر الحديث يا ايها الناس انكم تحشرون الى الله حفاة عراة غرلا كما بدانا اول خلق نعيده
وعدا علينا انا كنا فاعلين الاواخر اول الناس يكسى يوم القيمة ابراهيم عليه السلام الا انه كهر سيتم به
يوم التلاق يوم القيمة قال الله تعالى يتعارفون يوم التلاق يوم هم بارزون فالمراد يوم القيامة
شيئي من جبل او كمه او نبات ذات الارض يمشي مثل قاع يعلوه الماء قاع صفصف ولا امتا لا ما نهم عراة كما
جاء في الحديث في رواية البخاري ومسلم والترمذي عن ابن عباس سمعت قال سمعت
رسول الله يقول انكم ملاقوا الله حفاة عراة غرلا وفي رواية ابن ماجة والنسائي فتشفع لهذا من الملائكة من
خلق من عذابهم ان لهذا من الملاقات بين الارواح والاجساد وبين البعوث المخروج
من القبور سابع عشر الصفوة شطر رؤية الالوان لا تتوقع وجود ذلك سببي الى بعضها الاوام
اراد به ابن سيناء ومن تبعه الشيراني ذكر وقوله فيه كثير من ظلمات لا يبصر من فاء قوله
يبصرون لا يخفى دلالة وجود البصر في الظلمة اذ لا يتعالى توهم اعدا ذلك لا يصح الحدوم
وجود البصر فيه وجود الدوران في الجسم على ما تقرر في موضعه لا يبصر الا بلون وشكله
سابع قرينة الليل والنهار بعضه اعدا حاء بوجود الاخر بعد ان ستر الليل عنه مجيء
النهار وبكشف عنه رد الاظلام ذكر وذلك دلالة فاعرفه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فاذا هم مظلمون وقد اجيب عن ذلك ان هذه الآية لا يتعدم الليل عنه مجيء النهار قوله عليه الصلوة والسلام
سبحان الله اذا جاء النهار ذهب الليل في جواب قوم من اليهود فانه اذا كانت الجنة عرضها
السموات والارض فاين النار فاعلم فائدة ستر من الاسرار الالهية كما ان الامر
ستر مع ان تحقيق وجود الاخبار الخالية لان حكمة الغفرة فائدة اخبار الخالب لا تحقق بعض الاحكام مع
ثبوت بالاخبار مثل قوله تعالى كتب عليكم الصيام وتحريم الكنز له كونه افرده فاسلين ومن

هذا النوع فقد ظن ان سبطوا في قوله تعالى واسبطوا الآية سبط لازم ومتعد ومصدر المتعدي السبط ومصدر اللازم السبوط وجعل النزول من علو الى سفل لان النوع الاول ان ليس الامر المذكور بكلية فقد يلزم الاذن في المعاداة بناء على ان الامر المذكور يفيد ما ذكر بعض علة وقيل الامر بالقيد ينافي القيد فائدة قيل تقييد المأمور به بالمنهي عنه لا يكاد يقبل عنه اولى المنهي عنه اذا كانت ذاتا فقط واذا كانت ثناء مع الفعل كما يناسب ذلك القول بانك ان لا ترضاه وكذا اذا ورد على ما روى عن ابن عباس ان الآية انما نزلت في المشركين اذا بعثوا من ان الآية ليست من المكلفين لان النهي متنوع الى تكليفي وهو الذي تعلق به الاقتضاء او الترك وانما يحرم الترك في قربة من الاحكام الشرعية قد ثبت بالاخبار او بالاجماع او بالضرورة بصورة الاثبات او المنع على كل قول ثم قلت كيف ذكر صدر حد الشيء قلت بل ذكر ما يتعلق به وهذا النوع من النهي هو الذي ذكره كتب الاصول وهو متعلق بالحال ان اريد الحال المجردة عن المقال او ذلك كما قالوا في تفسير والذي ذكره في تفسير قوله النهي الى الطرح الذي هو كلام لا ريب فيها ومن حمل الظن بناء منه على ارادة الاتهام سره العذر ان النهي في قوله تعالى لا تكونن من الممترين من هذا القبيل حيث قال في تفسير ليس هذا نهيا عن شك كان في النبي عليه الصلوة والسلام ولكن نهي الكينونة فانه لا ازل له فلا كان من الخبر ومن ولا يكون الى الابد ولا استقصر من ينافي ولكن قيل ما ناسب التكليفي دون التكويني تدارك دفعه بقوله والتأكيد فتنبه هذا المقام مقام الامر والنهي التكويني لا ظهر العناية واعلام الاهتمام فان قلت سهل للنهي التكليفي عما وجد قلت تعم فان نهيه عن الامتراء متابع امره غير متوقع عند الله فالمتوقع ضده من يتوقع منه ذلك وعدم التوقع عند عليه الصلوة والسلام بنا على ما ذكر قولي في حق المؤمن اي اعلم انك لن تكون من الجاهلين فالدليل غير منتوع من خرج عام ومع ذلك قد وقع التقرير عند والحق ان العصمة لا ترفع النهي قال صاحب التقرير لكن ان يكون الخطاب له

عليه الصلوة والسلام وان كان معصوما فالآن العصمة لا ترفع النهي فالاستدلال بها في جملة عموم الامتناع اشتباه ان المراد من ليس نهيه عموم عنه وقع هذا الاستدلال في كلام الامام السيفساني حيث قال في تفسيره وليس المراد به نهيه عموم عن الشك فيه لانه غير متوقع عنه وليس بمقصود اختيارا ليس تمام كما لا يخفى على ذوي الافهام ان صوب قوله وليس بمقصود اختيارا لان لا يكون النهي صحيحا الصلوة سهوا كان المراد به عموم انهي امته والتأويل الذي اشار اليه اولا وامالة الكتاب المعارف المرية فلكشف على الوجه البالغ يعلم الاكثر الا كما لا يخفى على المتأمل من تأمل في مسارح المقاربة والتحقيق ان الشك لا يكون بمقصود اختيارا فالنهي المذكور حينئذ تعذر كونه تكليفيا فلم يحتج بحافظ الشك لتركه له والتعذير عن مواخذة الغفلة عنه والرسول عليه السلام احق بهذا الشرف امته ولهذا خص من فاران الله تعالى يحذر بيته من اتباع الهوى اكثر مما يحذر غيره لان ذا الذلة الرفيعة الى قدر بعد الذلة احرج حفظا لمقامه وصيانة لمكانته وقد قيل صح المزاة المجردة ان يكون نهيا عن اكثر اذا كان الفعيل من العدوا عليها اظهر فتدبر قوله الا ترى ان ليس من جنس الملك بل من جنس البشر كما قال الله تعالى كما من الحق حتى يخيل ذلك دلالة انقطاع الاستثناء في قوله تعالى الا ابليس لم يكن من الساجدين انما كان بانقطاع لا الاستثناء فيه الم تكونوا من الساجدين من الساجدين يفهم من قوله الا ابليس على تقدير الاتصال ليصح قوله فيكون من الساجدين وانما انقطاع الاستثناء المذكور على تقدير ان ليس من جنس الملك فظاهر واذا كان ليس من جنس الملك فظاهر ان ليس من جنس البشر حتى الاستثناء المذكور الا اتصال ولا يخفى ان يقال ان كان ابليس من جنس الملك فلا يوجب الانقطاع الاستثناء على ما ذكر آنفا واذا لم يكن منه فلا يتناوله امر الملائكة بالسجود فما وجه قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك فانه صريح في تناول الامر المذكور اياه اذ لم يرتض فحصوله امر مستقل تدارك دفعه بقوله ولا يتناول الامر اياه بينه بقوله لان الامر بالسجود للادم وهم دلالة لا عبارة حتى يلزم ان يكون ابليس من جنس الملك بيرشد كل اليه قوله

استكبرت ام كنت من العالين لان المعنى والله اعلم اعرك والمراد بهذين ان يكون اولى من الامر بالسجود فيمتنع ولذلك الامر والا مورة ان الاطلاق اذا امر بتعظيم شخص يكون الاولى والمراد بطريق الاولى تعظيم الاكمل بطريق رعاية تقدير ثبوت هذا الشق من الترديد اذ اعلم من يكون من زمرة العالين الذين لم يمتثلوا لهم السجود اصلا اى لاعبارة ولا دلالة ولعلهم ارواح الانبياء عليهم السلام فان الارواح مخلوقة قبل الاجساد بالفي عام وقد قال عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وفي عبارة مع بعض تحوله ان لن يكون مع الساجدين اشارة الى ما قدمناه من الارشاد الى ان المراد بالسجود في الامر بالسجود لا يلبس دلالة حيث وقعت

دقيقة

على انه كان في جملة الناجين للمأمورين بالسجود فاجابهم والله اعلم **قول الارشاد**

فائدة

قوله فيما تقدم على الاستثناء الى قوله تعالى الا ابليس لم يكن من الساجدين منقطع قطعا لامتناع ان يتصل وذلك بتسليم ان يكون الاستثناء في قوله الا ابليس الى ان يكون مع الساجدين ايضا منقطعا فيه تردد فيما قال المقاتل سواء الا ابليس فانه جعل قوله الا ابليس منقطعا استطرد قوله ابى ان ولكن ابليس ابى وان جعل متصلا كان استثناء خاطئا جواب سائل سلم سجود نقدا خطاء **حريج** كان نبيا قبل عليه السلام مرسلا للناس كافة ولذلك قال عليه الصلوة والسلام في زمن موسى لو كان موسى حيا ما وسعه الا اتباعي بخلاف سائر الانبياء عليهم السلام فانه كان نبيا خاصا عليه السلام في زمن واحد منهم لو سعه ان لا يتبعه ويؤيده بيان وجه الحديث المذكور وانتفاء ما سبق له الكلام من بيانه بوجه مقتض ومن قال لم تنزل الكتاب المتقدم في ايام المتأخر لتزل جاء فقد ولذلك قال عليه السلام لو كان موسى حيا ما وسعه الا اتباعي لم يرد نزع الايقار الفضيلة فان موسى عليه السلام لو كان حيا في زمن عيسى عم لما وسعه الا اتباعه ومساق الكلام جاء بما يثبت عليه فيما تقدم لا لاظهار الفضيلة وايضا سوجب باذكر في تقرير ما تقدمنا عنه من ان المخالفة في جزئيات الاحكام بسبب تفاوت الاعصار والمصالح من حيث ان كلا منها واجح مناسب بالنسبة الى زمانه مما لم يتعرض

صلاح

صلاح من خوطب بها انتساخ الشريعة والاول لا ينتسخ الثاني عليها افضح عنه بقوله عليه الصلوة والسلام وكان النبي بعثت الى قومه خاصة وقد كان سلطانا على الارض من المؤمنين والكافرين وبارا على عموم الطوفان ولا بعثت لدعوم بعدة عشر الكفار قاطبة حتى يرد النقض بهم بعثت للخلق كافة لما كان وهذا ظاهر وان خفي على من قال فان قلت كان نوح عم مبعوثا الى كل الناس بعد خروجه الى الخلق فكيف قلت بعثت الى قومي خاصة فان قلت ليس آدم عم ايضا مبعوثا الى الناس حالة قلت بل سوكذا لانه نبيا وكان مبعوثا الى قومه خاصة لعدم وجود احد سواهم وجود قومه فيمن يولد من العوم المذكور العوم الداخلة تحت جنس الناس لما مر سلالة العالم كافة لان تبليغ الرسالة الى كافة الناس وحالة البشرة كان قارح عن وسعه ولذلك قال الله تعالى انا ارسلناك للناس كافة ولم يقل ارسلناك الى الناس كافة فان التاء تفيد التبليغ الى الناس فالبعثة دون الارسال ولا يلزم ان يكون عليه السلام مقتضا الى امر التبليغ عند حرف حقه اذ الممكن منه عليه الصلوة والسلام تبليغ الرسالة الى ما في اطراف العالم من اصناف الامم ولما كان الفرق بين البعث والارسال خفيا جدا لا كان ذلك مقتضيا الانكار منكر له فقد قال والبعث الى الناس عامة اعم من الرسالة اليهم فان في الارسال تكليفا دون البعث لانه تكوين محض فلا يلزم المحذور المذكور فيما تقدم لقوله والا يلزم ان يكون مقتضا الى امر التبليغ على العوم الخاطئ بيقين قوله وعم وبعثت الى الناس عامة ولما علا قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا لانه قوله اليكم متعلق بمعنى البعث الذي تضمنه قوله ان رسول الله اليكم وهذا ما اشار اليه المصنف بقوله لانه على اعتبار تضمين البعث **جامع** البعثة تلزم الرسالة وصف البعثة الى الخلق بالعموم

الارسال يا

الى المرح لا ينتظم الانبياء كلهم بل مخصوصة بالرسل منهم وقد افصح عن هذا الامام القرطبي في
تفسير قوله تع ولقد آتينا داود وسليمان علما حيث قال وكل نبي جاء بعد موسى عليه السلام
الى ان بعث المسيح عليه السلام فنسي فلا وجه لما قيل قائله القاضي عضد الدين في
ديباجة المواقف وبعث اليهم الانبياء والرسل لان مبناه على عموم البعثة لعامة
الانبياء عليهم السلام **فائدة** تعلق الجار في قوله تع وارسلناك للناس رسولا
من سورة النساء للفعل لا للحال يعني قوله رسولا لما في تقديم الجار من ايهام التخصيص يعني
لو كان رسولا تخصيص رسالته عليه السلام للناس ولا صحة له لان رسالته عامة للثقلين ومن
لم يتنبه لهذا يعني صاحب الكشاف والقاضي ومن حذا حذوهما جوز ذلك اي تعلق الجار للحال
فائدة اخرى قال الرضي في شرح مختصر ابن الحاجب وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
وقاطبة ولا تضاف ان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد اخطا فيه
وليس الامر كما زعمه لانها وقعت مضافة غير حال في كلام العلامة الزمخشري حيث في تفسير قال صه
سورة النمل من الكشاف ويجوز ان يراد بحقيقة الابصار كل ناظر فيها من كافة اولي
العقل وهو امام العربية يستشهد بتراكيبه **فائدة اخرى** كافة منقول عن معناه
الاصلي الذي دخلها تاء التانيث باعتباره فانها فاعل من الكف بمعنى المنع ثم نقل الى معنى كل
وجميع فلا عبرة لتانيثها بعد النقل لكونها حينئذ بمنزلة سائر اجزائها قال ابو حيان ان التاء في
كافة وان كان اصلها للتانيث لكنها ليست فيها اذا كانت حالا للتانيث بل صار هذا
نقلا محضا الى معنى كل وجميع كما صار قاطبة وعامة اذا كان حالا نقلا محضا الى معنى كل وجميع
فاذا قلت قام الناس كافة او قاطبة فلا يدل شيء من هذه الالفاظ على التانيث
كما لا يدل كل ولا جميع كتاء الذات قال الفاضل التفتازاني في تفسير سورة آل عمران
ان الذات في الاصل مؤنث ذو وقد قطعت عن لزوم الوصفية والاضافة واجريت
مجرى الاسماء المستقلة بمعنى نفس الشيء وحقيقته واجريت تاؤها مجرى الاسماء المستقلة

بمعنى نفس الشيء وحقيقته واجريت تاؤها مجرى الاصلية فقالوا في النسبة ذاتي باثباتها
وجوزوا اطلاقها على الله تع مع امتناع مثل علامة لوجود التاء فلا مانع من جهة التاء انما قال
من جهة التاء لان فيها مانعا من جهة المعنى لما عرفت ان معناها معنى كل وجميع لا معنى كافة
في كافة لكونها حالا عن الكاف في ارسلناك في قوله تع وارسلناك الى الناس كافة
وبهذا التفصيل تبين وجه الخلل فيما قيل قائله صاحب الكشاف ذكره في تفسير قوله تع
يا ايها الذين امنوا ادخلوا في السلم كافة ويجوز ان يكون كافة حالا من السلم لانها تؤنث
كما تؤنث الحرب قال الشاعر السلم تاخذ منها ما رضيت به والحرب
يكفيك من انفاسها جزع فان مبناه الغفلة عن ان كافة قد نقلت عن معناها
الاصلي الذي دخلها التانيث باعتباره وانسلخ عنها ذلك الوصف **فريدة**
كرر لفظ اطيعوا يعني في قوله تع يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول تعظيما لامر
الرسول ولهذا اي لكون التكرار المذكور للتعظيم ترك في قوله تع واولي الامر منكم وفرقا بين
المطاعين فلا حاجة اليه عند عدم ذكر ثانيهما وهو اولي الامر فلذلك اي لكون التكرار المذكور
لمجموع التعظيم والفرق ترك التكرار في قوله تع اطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا
الآية وقوله تع اطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه الآية لفقد بعض الباعث وهو الفرق
المذكور وانما قال منكم اظهارا لوجه الرخصة في المنازعة الآتي ذكرها ولما كان ايجاب الطاعة
للامراء منبئا عن اشتراط العدالة وموافقة الحق خصوصا بقرينة التمهيد السابق بقوله تع
واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل رتب عليه قوله فان تنازعتم في شيء اي فان
الا انا صه تنازعتم انتم واولي الامر منكم في امر من امور الدنيا او امور الدين ففيه دلالة على ان طاعة
الامراء انما تجب اذا وافقوا الحق واما اذا خالفوه فلا طاعة لهم قال النبي عليه الصلوة والسلام
لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق والمراد من الرد الى الله في قوله تع فردوه الى الله ورسوله
الرد الى كتابه تعا ومن الرد الى الرسول الرد الى سنته عليه السلام قولية كانت او فعلية

او تقريرة وهذا الى الردة الى استقدم عدم الوجه المذكور ينتظم طائفة حيوة وحماة قمن
قال القائل سوال ما البيضاوي في تقسيم التوالي الرسول بالسوال عند عدم في زمانه
والدراجة الى السنة يعوم لم يجب في تفصيل وتخصيصه لان المراجعة اليه عم في زمان لا يلزم
ان يكون بالسوال منه لان قد وتقريره حجة في زمانه ايضا حاصل فما وجب الله تعالى
فكل صانع فيه الردة الى الكتاب والسنة وهذا العوم مستفادمن ايام ستيم وتنكيره واحد طلا
لا اشارة جدة فكل حادثة تنقل ظاهر من الكتاب والسنة تقضي الايجاب المذكور الامر بالنظر
في موضوعات المنصوص الواردة في الكتاب والسنة والعلل فيه لتوقفه عليه فانه لا يتم
المذكور فيه فما منكر من القياس من اصحاب الظواهر لا يمكن توهمه قال الامام البيضاوي في تفسير
واستدل به منكرو القياس وقالوا انه تعالى لو وجب ردة المختلف فيه الى الكتاب والسنة
دون القياس واجيب بانه ردة المختلف فيه الى المنصوص عليه انما يكون بالتعليل والمناط وهو
هو القياس وبعني هذا الجواب علة عدم العرق بين الاجتهاد والقياس والادلة المذكور
قد يكون بالاجتهاد ولا بطريق القياس وهذا واضح عند من له ادنى خبرة حاصل فالمراد
بالردة والاجتهاد بعد وفرة وهي الرد الى الله ورسوله وشرط فيه ابن الحاجب التمكن حيث قال
فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله ورسوله دل ذلك على ان لا رخصة للردة والاجتهاد عند انعقاد
الاجماع والا كان الامر بالشرط المذكور رضا لما ولا وجه له كلام بليغ فكيف فاعلم المحجر
على المنقح المذكور ولا ذاك على حجية الاجماع وعدم جواز خلافه فالآية المذكورة جامعة لاصول
الادلة الكتاب والسنة والاجماع والقياس وهذا من لطائف الاسرار المستجرة بخالق
الانظار فرع الاجتهاد وهو في اللغة استفراغ الجهد في امر من الامور ولا يستعمل
الا فيما فيه كلفة ولهذا يقال اجتهد في حمل الجوز ولا يقال اجتهد في حمل الخردلة وفي الاصطلاح
استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي وهو من القياس وهو نقيضه فكل من الاول
الى الفرع لعلة تجمع لا تدرك بمجرد اللغة كما قالوا وينكل هذا بدلالة النقي الاجتهاد وبكلا في

تمسك به الامامان في ايجاب الفاتحة الواطئة مطلقا ان الاجتهاد قد يكون في مورد النص كما
في قوله عليه الصلاة والسلام يتربت يداه ما لي يرام يتربت فانه الشافعي على التفريق مع التربت الاداء ثابتة
خيبا الجلوس وابو حنيفة رضي الله عنه على تفصيل وتخصيصه لان القياس على ما ظهر من حقه
المذكور آنفا شرط تعلق النقي فلا يكون في سورة خفيت ان الاجتهاد بوجه بدونه ولا بد له
اي القياس ثبت شرطيته ان لا تدرك علته بمجرد اللغة من الاجتهاد ونقيضه ان القياس
لا يوجد بدون الاجتهاد وتظهر ان النسبة بينهما عموم وخصوص مطلق وهذا اي الفرق المذكور
بين الاجتهاد والقياس مع وضوحه مخفي من له ادنى درجة في فتح الاصول قد استشعر عليه بعض
المتقنين الجاهل الاصول اراد بصاحب فصول البدائع حيث قال في شرح الفرائض سراج
الفرق ان قول المجتهد بين القياس والفاضل التفاوت في مع وقوفه على الفرق المذكور بينهما
حيث قال في اوائل الركن الرابع من التقرير الاجتهاد قد يكون بغير القياس كالاستدلال من
المنصوص الحقيقة الدالة قد كالاستدلال على تحريم الضرب عند تحريم التافف من العرف
المذكور حيث قال وقد يجتهد قرار صاحب التوضيح حيث علة الاستصحاب ان العلم بالحكم في وقت
كونه متيقنا يكفي استنباط الفروع القياسية من تلك الحكام الى استنباط الاحكام في وقت
والذي فهمت من العبارة المذكورة حتى الواقف عليه اي على الفرق المذكور ان يقول يشترط في كونه
مقتديا يكفي استنباط الفروع الاجتهادية من تلك الحكام او استنباط الحكام من ادلتها
وقول صاحب التوضيح وعلم المسائل الاجماعية الاجماعية يشترط المسائل القياسية
لا دور ويرفع ايضا عن العقد عن الفرق المذكور بانا ذكرنا ما ذكرناه واقتصاره على قوله الى المسائل
الاجتهادية لظهور ومن الطائفين عن الفرق المذكور بانا لا نسلم ما قاله البيضاوي على ما استشعر عليه بعض المتقنين
حيث قال في الفروق المذكورة قبيل هذا ومبنى هذا الجواب على عدم الفرق بين الاجتهاد والقياس
فرع الفرق بين حادث وحدوثها بين الوجوب بنظير اي يتفرق الناس وكاذب
وهو الذي يجوز وطوعا كذب الناس قال اول ما يرين نور النفس يرين فوق الناس

كذا مستقيم ولكون ما يليه من الافق بعد مطلقا فلذلك يستمر ذلك النور بالصبح الاول والصبح الكاذب انما تسميته بالثاني فظاهر واما تسميته بالكاذب فلكونه لا افق مطلقا اي لزوال يصدق انه فوق النفس لكن المنير بالليل النفس دون ما بعده عنها لاداته يستمر ثم بعقبه الظلام كما سوا البين الى اوخام الانام واستمرار الستة العوام وبه افتى اصاحب الهداية من غير تأمل الى انعام وقت الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب النفس تقوله وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم ذكره قوله لكم للدلالة على ان المعتبر مع التبيين في مكان العلم وقيد اشارة الى الفرق بين سحرا الحكم وحكم وجوب الصيام بطلوع هلال رمضان بالاعتبار لاختلاف المطالع في الاول دون الثاني لعدم الطرح فيه بخلاف الاول تتامل الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم افقه الصيام فاوتلت اليس كلوا واشربوا ولا تراخ لابتدا الصوم عن طلوع الفجر فلت سلمنا ذلك لكن ايام تمام الصيام دون الشروع فيه فافهم سترالخلام ومن بهذا تبين انه للدلالة الذكور على جواز تاخير النية من الوجه كما يرشد من قال ولنا قوله تعالى واشربوا الى قوله تم اتموا الصيام الى الليل فقد اباح الاكل الى طلوع الفجر ثم امر بالصيام بعده وقوله للتراخ كبعلبك بعد الفجر الا ترى انه لا يمكنه ان يصوم ركعتين بعد طلوع الفجر ثم يصير صائما بالشروع في الاخير ثم يتم صحيح فلا صيام له شيخ ورد بان الكعبة قال فقد قلتا لان باشروهن في الاخير جزء من صحيح جنب فلا صيام له شيخ ورد بان الكعبة قال فقد قلتا لان باشروهن في الاخير جزء من صحيح جنب فلا صيام له شيخ ورد بان الكعبة قال فقد قلتا لان باشروهن في قوله حتى يتبين وانما لم يشترط في آخر جزء من جزاء الليل مباحا قال لانا لا نسلم ان يكون بعد طلوع الفجر ضرورة وقد امر الله تعالى بتمام الصوم كذا قال الامام شمس الائمة السرخسي في المبسوط وفيه نظر اذ قد تبين للمكلف الاستدلال المذكور وسوء تحقق المنافاة بين اباحة الاكل في الجزء الاخير جزء من اجزاء الليل ووجوب الامساك في بعض اجزاء الصوم بعين ان الاستدلال المذكور انما يفيد تحقق المنافاة بين الامرين المذكورين وقد تحقق ذلك المعنى كيف وقد تحقق اطلع بعين ذلك الامر وكما يجاب الصلوة في بعض اجزاء وقد اجمع المسلمون على ان الاعمال بالنيات وانه لا صلوة الا بنية معينة من عين الليل وبياض الفجر المستطيل والاكل وشرب السرفان ما يكون بين البياض والسواد الاكثر بيان لخيط مطلوب من الفجر عن بيان الاسود لان البياض في احد هما بيان في الآخر فاطلاقه فقد ضبط قوله ما يتبين معه من عين الليل وسواد الفجر المستطيل ضبطا حتما لان ذلك الفجر ايضا بياض يبدو كذوب الرفان وما شبه الخيط الاسود من عين الليل انما سواد من الظلام وانما عد تدبر انما يبدو الخيط الاسود الفجر المستطيل يكون قولنا من الفجر بيانا لها لا للاحد اصحض كلامه بانا قضى بعضه

ربط الصبح في شهر رمضان ضبطا مقدما على الاطلاق قول بعض اصحاب الحديث مجتمع وجه حديث ابي هريرة عن ضبط صبح فلا صيام له شيخ ورد بان الكعبة قال فقد قلتا لان باشروهن في قوله حتى يتبين واذ قد بينا له بشرة في آخر جزء من جزاء الليل مباحا قال لانا لا نسلم ان يكون بعد طلوع الفجر ضرورة وقد امر الله تعالى بتمام الصوم كذا قال الامام شمس الائمة السرخسي في المبسوط وفيه نظر اذ قد تبين للمكلف الاستدلال المذكور وسوء تحقق المنافاة بين اباحة الاكل في الجزء الاخير جزء من اجزاء الليل ووجوب الامساك في بعض اجزاء الصوم بعين ان الاستدلال المذكور انما يفيد تحقق المنافاة بين الامرين المذكورين وقد تحقق ذلك المعنى كيف وقد تحقق اطلع بعين ذلك الامر وكما يجاب الصلوة في بعض اجزاء وقد اجمع المسلمون على ان الاعمال بالنيات وانه لا صلوة الا بنية معينة من عين الليل وبياض الفجر المستطيل والاكل وشرب السرفان ما يكون بين البياض والسواد الاكثر بيان لخيط مطلوب من الفجر عن بيان الاسود لان البياض في احد هما بيان في الآخر فاطلاقه فقد ضبط قوله ما يتبين معه من عين الليل وسواد الفجر المستطيل ضبطا حتما لان ذلك الفجر ايضا بياض يبدو كذوب الرفان وما شبه الخيط الاسود من عين الليل انما سواد من الظلام وانما عد تدبر انما يبدو الخيط الاسود الفجر المستطيل يكون قولنا من الفجر بيانا لها لا للاحد اصحض كلامه بانا قضى بعضه

منافيا لها اي لتلك الاباحة ضرورة ان المنافي لما لا بد للشيء منه مناف لذلك الشيء واذا لم يكن
هذا منافيا لها لا يكون ذلك ايضا منافيا لها والتحقيق ان الاباحة لا يلزمها عدم الاثم
مطلقا فان ذلك قد يتخلف عنها كما يتخلف الاثم عن الحرمة وذلك ان لازم الاباحة عدم ترتب
الاثم على فعل الموصوف بها لا المنافاة له حتى لا تقارنه ولو بسبب آخر فلا دلالة فيما ذكر على عدم
وجوب الغسل قبل النهار لان موجب ذلك الوجوب الاثم عند المباشرة في آخر الجزء من
الليل لكن لا يلزم ان يكون بها بل يجوز ان يكون عما يقارنها من ترك الغسل الواجب قبل النهار فافهم

فائدة سلمنا فيه اشارة الى المنع الذي قدمناه ان الاباحة لا تجامع الحرمة لكن الرخصة
تجامعها كما في المكره على اجراء كلمة الكفر على لسانه فان له الرخصة في ذلك وحرمته غير منكشفة على
ما حقق في موضعه فيجوز ان يكون جواز المباشرة في آخر جزء من اجزاء الليل بطريق الرخصة
لا بطريق الاباحة ولما اتجه ان يقال اليس ادنى درجات الامر الاباحة تدارك فيه بقوله
وموجب الامر النازل الى ثالث الدرجات للامر عند القوم ثلث درجات درجة الوجوب ودرجة
الندب ودرجة الاباحة مطلق الرخصة الشاملة للرخصة التي لا ينكشف معها الحرمة لا الاباحة
فانها من مراتب القسم الاخير من الرخصة وهذا من الدقائق التي لا توجد في بطون الاوراق ولا يتنبه
لها الا الحذاق والقوم لغفولهم عن هذا التفصيل قالوا ادنى درجات الامر الاباحة وقد نبهت
فيما تقدم على ان ادنى درجات الرخصة التي لا ينكشف معها الحرمة والرجحان في جانب العزيمة كما في
المكره على اجراء كلمة الكفر على لسانه وفوقها درجة الرخصة التي لا تنكشف معها الحرمة ولا رجحان
في جانب العزيمة بل في جانبها وفوق هذه الرخصة تنكشف معها الحرمة ولا رجحان لا فيها ولا في جانب
العزيمة وهي الاباحة — قد تبين مما قدمناه من ان الامر يجامع الحرمة ان الامر يجوز ان
يجامع الكراهة لانها دون الحرمة وما يجامع القوي يجامع الضعيف بطريق الاولى فما اشتهر بينهم ان	الكراهة
اثبات الكراهة للشيء مع ان الامر به غير مستقيم قال صاحب العناية في شرح قول صاحب الهداية وهي
تضييق تضيق للغروب حتى تغرب والتاخير اليه يعني تاخير صلوة العصر الى هذا الوقت مكروه قالوا

واما النفل فغير مكروه لانه مامور بالنفل ولا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الامر به اثر النظر السقيم

فريدة الاصل في الاستثناء الاتصال اعلم ان صيغة الاستثناء حقيقة في المتصل ومجاز
في المنقطع ولذلك لا يحمل عليه الا عند تعذر الاول واما لفظ الاستثناء فحقيقة فيهما في عرف اهل
النحو وهذا ظاهر وان خفي على صاحب التوضيح حيث قال ان الاستثناء الحقيقي هو المتصل وانما
سمي المنقطع استثناء بطريق المجاز وشرطه دخول المستثنى في المستثنى منه عند المتكلم انما قال عند
المتكلم لان دخوله فيه في الواقع غير لازم سواء كان في اعتقاده كما اذا قال الحكيم القديم لا يحتاج الى الغير
الا اذا كان ممكنا او في اعتباره وان لم يكن معتقدا به كما اذا قال من يعلم ان ابليس ليس من
جنس الملك سجد الملائكة الا ابليس على اعتبار دخوله فيهم تغليبا لا مر ماله شان اي لامر
شان فان الابهام في مثل هذا المقام للدلالة على زيادة خطر كتنزيل غير المحتمل منزلة المحتمل ايفاء لحق
المقام وذلك قد يكون في مقام المدح كما في قول النابغة ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم • بهن
فلول من قراع الكتائب • فانه اخرج قوله ان سيوفهم بهن فلول مخرج المستثنى من قوله ولا عيب
فيهم وذلك المعنى لا يحتمل ان يكون عيبا لانه اثر كمال الشجاعة الا انه نزل منزلة العيب
مبالغة في نفي جنس العيب عنهم فكانه يقول وجود العيب فيهم على تقدير ان يكون ما هو محض الشجاعة
عيبا لكن هذا مح وما لا يثبت الا على تقدير المح يكون محالا لا محالة وقد يكون في مقام الوعيد
كما في قوله تع فبشرهم بعذاب اليم اراد نفي البشارة على سبيل المبالغة يعني مظنة البشارة
في حقهم على تقدير ان يكون العذاب الاليم صالحا لان يبشر به وذلك مح والمعلق على المحال
مح ومن لم يتنبه لهذا الاعتبار اللطيف زعم انه من قبيل الاستعارة التهكمية ولم يدر ان التهكم
والسخرية لا يناسب كلام الله تع وقد يكون في مقام الاقناط الكلي كما في قوله تع الا ما قد سلف استثني
عما نكح الاباء ما قد سلف وهذا الاستثناء لا يكون الا على تقدير امكان نكاح ما سلف لكنه مح فيكون
جواز نكاح ما نكح الاباء محالا فهو ابراز الحكم في معرض المحال مبالغة في رفع اباحته وقطعا لرجاء الرخصة
فيه ومنه قوله تع الا الموتة الاولى فانه نزل فيه ايضا غير المحتمل منزلة المحتمل ايفاء لحق المبالغة في

نفي الاستثناء وقوله تعالى الا سلاما وقوله عليه الصلوة والسلام انا افصح العرب
بيد الى من قريش من بني النضير الى آخره فهي غير فصاحتي فيما يتوقع من العرب
لا قصور فيها اصلا فقول بيد الى استثناء منه متنزيل ما يتوقع المفاضلة عنده ما يصنعها بالجملة
غير ذلك الاختيال على الغير والفخر والتعظيم وبقيل بنيها بادا الفوق وهي اعوان وذكرا فعلين مثلا
ما يكون بادية وهي والتعليق بمشية الله تعالى وليس باستثناء اي الوضع لا تعدام
اداته فان الوجود فيه كلمة الشرط الآتي ذكر فارفا اطلاق اسم الاستثناء على هذا النوع قال الدنيو
اذا قصي ايضم تهاصمين ولا يستثنون ان لا يقولوا ان شاء الله والمعنى القضوي للا
وهو المنع والصرف يتمثل هذا المعنى ايضا وبعض منا يجئ قال الاستثناء نوعان استثناء
تحصيل وهو المذكور الاول الماضي به لا تفهم ما قبل بعد انتهاء واستثناء تعطيل وهو النوع
الثاني والمراد به لان الكلام يتعطل به والحق ان اداة الاستثناء التعطيل غير متصرف بل هي في النوع الثاني
لان الحاصل من قصي الاستثناء المستغرق بطلا ذكان لفظ مركب في طوائف الآتي او ما يأتي به
خوف ان يطرح الاحلام على او ما يؤمنه كوعيد من احرار اللئما قبل وغيره يرد اذا كان باحتمل منه
ثم المفهوم والمكان به يريد في الوجود لما قبل الحكم ثم قال الصاحب الكشاف في سورة
الاعراف والا ناس اسم جمع لبشر كصغير بدليل عود الضمير المفرد اليه وتصغيره على لفظه كوجل
اسم جمع رجل بكسر الطاء وعلى الاتي من ولد الضأن وتوأم وموالود من ذكر وانثى
واخرات بها قال القفطاني في شرحه الكشاف عن الصنف ما سمعنا لكلا ظيران هي جمع
وهي في الوزن كجمل قرأ به اسم جمع بل وهي لغة الهذيل بالفتاح وقرأ اسم جمع
كرسيد سوداء البقرة الوحشية ونعام وعرام وعراق اسم جمع عرق وهو العظم الذي عليه
بقية اللحم ورجال وظوار جمع ظئر وهب بالجيم بسط سكر ابنا يقال انتهى كلامه وكانه تغفل عن
الرعاء وقال في تفسير سورة القصص من الكشاف والرعاء اسم جمع كالرخال والنقباء وعن
فراء قال الفاضل القفطاني في سورة الانعام وقرئ فراد الكسر جمع فرد كرخال جمع رخل

وعن رؤبة الا قال الفراء من الجمع رجل قرد اذا قصد الاخبار عن ناس الرجمين
بفصل بينها بادا ته الى هو بين الواوه ان ذكرا سيين مثلا يقال سواء مرحوم وقد مه ولا يقال سواء
مرحوم اوقد مه والوجه تقبيل ان الاوفق فيلم سواء لاسم رسانده بين الواو اذ وقد القسم
فيما نقل عنه طرحا شية شرح الفوائد ويفصل بينها بادا ة الفوق وهي اعوان وذكرا فعلين مثلا
يقال سواء مرحوم اوقد مه ولا يقال سواء مرحوم وقد مه قال الجوهري في الصحاح والاسم السواء يقال
سواء على قمت اوقعدت ومنه قوله تع سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم من مناظم الاصل
قدرة سوى للاقعده من على الصرف كما توهم من اذ كان كاقة قيل ان الذين كفروا سواء
عليهم انذارك وعدمه على وفق ما ذكرنا من انها اذا ذكرا اسيين حقها ان يفصل بينها بادا ة لم
دون الفوق قول صاحب التلويح في بحث الجزاء سواء حصل بالمطر اوغيره عارض وفق القاموس تكاثر
من وسم الاوعية بين الواو وقعدوه مر سوم اذا قصدوا التخيير كجردون الواو والبلغين
قال الامام المرزوقي في شرح قول اكاكة ذا بت الشيب لاح بياضه بفرق راسي حلت
للشيب مرحبا وكلتم كرقوه في الاعلام واسماء الاجناس كثيرا وقد سبق الانكار على الخفيجي على
عن الصاحب انه قال لكان الاستدراك بالواو الفضل كما ترى من شواذ الرموس وبنقطة عليه قال عند قول ابن
القصيدة التي اولها اقفر منطوى جيرة تتوقد وقال تاهيا فتاكما ان قد تركت شيبت
فيها سوداء كجعل بكملها السيف والسيف بفتحتين وحكم السيف والسيف بفتحتين فقلت لم تركه
الاستاذ جاء اليت تقال لعل القوم فجاؤوه قال في راني من بعد فاعتذر بعذر كان متزكه
قال انا تركته لا ترا عاء السيف اربع مرات قال الصاحب لو لم يعد الربع مرات فقال كجعل بكملها
السيف وسوقتهن وهم كهم السيف وسوقتهن الف الصاحب الا ان الشعر يكسو ولكن تتكرره
النفوس قال الشيخ عبد القاهر ودلائل الاعجاز والامر كما قال الصاحب والسبب في ذلك ما ذكره
الحاجظ من ان الكناية والتعريض لا يحسنان في العقول على الافصاح والتكشيف ولذلك كان
لاعادة اللفظ في قوله تع والحق ان زلنا ه والحق نزل وقوله تع قل سوا هذا العدا الله الصمد ما لم يكن

عنقد ع

بين الواو والضمير
تقدم في ذلك قول ابن

في تركهما والاكتفاء بالكناية وان شئت شاهدا لما ذكر فتامل قوله تع يلوون السنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب قوله قد اشتهر فيما بينهم ان من حق الضمير ان ينصرف الى المضاف لانه المقصود بالذكر دون المضاف اليه صرح بذلك صدر الافاضل في ضرام السقط حيث قال الضمير في تعالها للمضاف اليه وهو الغمام مع ان من حق الضمير ان ينصرف الى المضاف ونظيره قول ابي الطيب افاضل الناس اغراض لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن الا ترى ان الضمير في اخلاهم يرجع الى المضاف اليه وهو الناس وقد سبق اليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني حيث قال في دلائل الاعجاز انك اذا حدثت عن اسم مضاف ثم اردت ان تذكر المضاف اليه فان البلاغة تقتضي ان تذكره باسمه الظاهر ولا تضمره ثم قال في تفسير هذا ان الذي ذكره هو الحسن الجميل ان تقول جاني غلام زيد وزيد وبقبيح ان تقول جاني غلام زيد وهو ثم قال وقد يرى في بادي الراي ان ذلك من اجل اللبس وانك اذا قلت جاني غلام زيد وهو كان الذي يقع في نفس السامع ان الضمير للغلام وانك على ان تجي له بخبر الا انه لا يستمر من حيث انا نقول جاني غلمان زيد وهو فتجد الاستنكار ونبو النفس مع انه لا لبس مثل الذي وجدناه فكانهما عملا عن قوله تع في سورة السبا ويقول الذين ظلموا ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون فان فيه عاد الضمير الى المضاف اليه مع صحة عوده الى المضاف كما في قوله تع في سورة السجدة وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون وهذا كالنص في التسوية بين العودين من جهة الفصاحة لان الكلام واحد ولو كان لاحد العودين مزية على الآخر لما عدل عنه الى الآخر بلا باعث وبهذا اندفع ما زعمه السفاقسي حيث قال في شرح مغني اللبيب في موضع من كلام الشيخ ابن عرفة عاد فيه ضمير على المضاف اليه فقال شخص متشوق بجراءة النحويون يقولون لا يعود الضمير على المضاف اليه فكيف اعدتموه فقال الشيخ على الفور من غير تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على ذلك وفيه من اللطف ما لا يخفى ولا شك ان النحاة لم يقولوا ما نقله هذا الرجل عنهم وانما قالوا اذا وجد ضمير يمكن عوده الى المضاف وعوده الى المضاف اليه فعوده الى المضاف اولى وتمام الكلام

كذا

وزيد و

في ذهني

الشاد

في

في هذا المقام مذكور في بعض رسائلنا المعمولة في المسائل المشهورة بين الانام على خلاف ما هو الحق قوله الاستثناء كما يكون عن المنطوق وهو الاصل الشائع كذلك يكون عن المفهوم وذلك نادر في الكلام لا يتنبه له الا الافراد من ذوي الافهام كما في قوله عليه الصلوة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله منطوقه لا يناسب الاستثناء المذكور في قوله الا عن ثلث صدقة جارية وعلم نافع وولد صالح يدعو له انما المناسب له مفهوم ما ذكر وهو ابن آدم ينقطع عن عمله قوله العطف كما يكون على اللفظ وذلك شائع كذلك يكون على المعنى وذلك ايضا شائع كما في قوله تع ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون وذلك ان المعطوف عليه يعني قوله تع ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم في معنى ولا خير فيهم فعطف عليه قوله ولو اسمعهم لتولوا على اعتبار هذا المعنى فافهم هذا الاعتبار الدقيق قوله الحرام قد ينقلب واجبا وذلك مشهور مذكور في كتب الاصول والفروع كاكل الميتة وشرب الخمر في حالة الاضطرار الا اذا كان ذلك الحرام مما لا ينكشف حرمته اصلا فانه لا ينقلب واجبا بل نقول لا ينقلب اصلا واجبا كان او مستحبا او مباحا كاجراء كلمة الكفر على اللسان في حالة الاكراه بالقتل فانه يرخص فيه في تلك الحالة وهو باق على حرمته وبالعكس اي وقد ينقلب الواجب حراما وذلك نادر غير ظاهر ولذلك لا يوجد في بطون الدفاتر كالنهي عن المنكر اذا علم انه يؤدي الى زيادة الشر ذكره العلامة الزمخشري وغيره في تفسير قوله تع ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله حيث قال فان قلت سب الآلهة حق وطاعة فكيف صح النهي عنه وانما يصح النهي عن المعاصي قلت رب طاعة علم انها تكون مفسدة فتخرج عن ان تكون طاعة فيجب النهي عنها لانها معصية لا لانها طاعة كالنهي عن المنكر من اجل الطاعات فاذا علم انه يؤدي الى زيادة الشر ينقلب معصية ووجب النهي عن ذلك النهي كما يجب النهي عن المنكر ومنهم من قال القائل ابو منصور الماتريدي ذلك الانقلاب في المباح قال صاحب التيسير في تفسير الآية المذكورة قال الامام ابو منصور كيف نهانا عن سب من استحق السب لئلا يسب من لا يستحقه وقد امرنا بقتالهم واذا قاتلناهم قتلونا وقتل المؤمن بغير حق

يعني في نادر الاصول والفروع مسئلة

ذكره وكذا الصلاة عليه السلام بتبليغ الوحي والتلاوة عليهم وان لا كذا بجوز قبيل ان الب
لا ولذلك صباح غير معروض وقيل ان فرض وكذا التبليغ وما كان مما ذا عليه فان يجوز
وبحرت وما لا فان لا يجوز وما بين هذا وما بينه الوقع بين قول ابي حنيفة يمين قطع يد
قاطع يده قصاصا فان مات منه فانه بقضي الدية لان استيفاء حقه مع خاجة بالمنه ولا لا
اذا قطع يد السارق فمات منه لم يقض عليه بشئ لانه فرض عليه ان يقطع يده فمات منه ولا لا

فائدة

ان الاستثناء المذكور غير مخصوص بالمباح بل يرجع الى المستحب والواجب
الذي منه الخروج بصيغة لا تفعل حتى لا كان على الشئ كقولك لا تقعد عن الطلب او زجر عنه
كقولك لا تشرب الخمر وقد تطلق على الزجر عن الشئ سواء كان بصيغة لا تفعل
كقولك اسكت او لا تفعل كقولك لا تنطق وذلك ان الاختلاف المذكور لان نظر الخوين الى جانب
اللفظ ونظر المحققين الى جانب المعنى

فروع

الفرق بين صحت حديثه وصحت الى حديثه ان الاول
يفيد الادراك والثاني يفيد الاصغاء مع الادراك والعلاقة الزمكنى وفي تفسيره وجوه
الحقائق من الكناف وسواهر حي في ان التعيين ليس من باب الاضافة كما سبق الى فهم المتأخرين
التنازلي ومن هذا حدوده ولا من باب الكناية كما سبق الى وهم بعض الفضلاء وليس فيه كذا ذكره
الجمع بين الحقيقة والمجاز كما سبق الشارح الى الاوهام لان القصد فيه الجمع المعنيين مرتبطا حتى
لا يتحقق في هذا فائدة غير

ما قدم لفظا لام القطع فقد يعتبر مؤخرا قرائن المعنى
كالتعقيب المستفاد من الفاء الداخلة على صيغة الامر في قوله فتكا فاسعوا الى ذكر الله
وكالتعقيب المستفاد من الفاء الداخل على خبر قوله فاعلموا وجوه حكم فانه مؤخر في الاعتبار
عن مدلول الصيغة لان المراد بالامر بالتعقيب الطلب كما سبق الى وهم بعض فان الاول
على الوجوب فتدبر الوضوء ليس الا الامر موجودا به على الفاء والفاء دخلت عليه
فهو مقدم الصبح تعقيب وجوب الوضوء عن القيام الى الصلوة وهو لا يستلزم وجوب
تعقيب عنه فانه فائدة غير دقيق لرقته وغوضه وذهب عليه القائل المذكور

فرع

ان ايقاع الطلاق غاية وسوالثالثة في الغرة والثانية في الاولة لا كل لزوج بالكناية والبائنة
اليمين حتى تنكح زوجا غيره لم يقع حتى تنكح زوجا غيره لان الغرة الغليظة قد تثبت
قبل الدخول والخلوة في لا تجب العدة لكنها حقيقي انما تثبت بالصيغة لان الزوجية المطلقة
المخصوص عليها انما تثبت به وبدخوله بالغ بغير رضاها ولم يقع بطلقها كما شاء صاحب الهداية
وتجب العدة بمطلق المفارقة الا المفارقة بالطلاق او بموت فتبدأ بالموت فتفتدا
للاصح

مطلب
في التعيين وهو ذكر
المعلوم بالمعلوم
والفعل للاوهام

معذورين فوزر خطأ لهم على انفسهم وعلى الباقين وعين وزر المخطئة فانه مرة افادة تحقق على الباقين
في هذا الكلام

فروع

قرءوس وقيم علان وكذا اكسر وكوه لانها لا يستعرفان وليس
من اعلام الجنس للجهة بخلاف فراعة وقياسة وعلم الجنس للجهة لا يجيء فلا يتوهم القول بوضع
ذلك منها لكل من يطلق عليه

فروع

لعلك تتزع ان لله تعالى ولا خلق الا الباب بالنسبة للملك
وجه قوي والا فانه الا الشيطان حيث تصرفه الاستدعاء الشيطان فاعلم ان فعله

فائدة

في خلق الشيطان وما تفعل الانسان من الشيطان والفعل غير الخلق ونسبة الاول
الى العبد لا يارك وفيها الدين الى الله تعالى لا يارك وفيها العبد فاعل
الذي يفصح عن هذا اتفاق الفريقين يعني اهل السنة والجماعة واصحاب الاعتزال في
نسبة الافعال الى العبد مع اختلافهم في نسبة خلقها اليه ولولا ان احدا عابها لذكر

فائدة

كما يحتاج في هذا فتدبر

فائدة

ما قدم لفظا لام القطع قد يعتبر مؤخرا قرائن المعنى
كالتعقيب المستفاد من الفاء الداخلة على صيغة الامر في قوله فتكا فاسعوا الى ذكر الله
وكالتعقيب المستفاد من الفاء الداخل على خبر قوله فاعلموا وجوه حكم فانه مؤخر في الاعتبار
عن مدلول الصيغة لان المراد بالامر بالتعقيب الطلب كما سبق الى وهم بعض فان الاول
على الوجوب فتدبر الوضوء ليس الا الامر موجودا به على الفاء والفاء دخلت عليه
فهو مقدم الصبح تعقيب وجوب الوضوء عن القيام الى الصلوة وهو لا يستلزم وجوب
تعقيب عنه فانه فائدة غير دقيق لرقته وغوضه وذهب عليه القائل المذكور

فرع

ان ايقاع الطلاق غاية وسوالثالثة في الغرة والثانية في الاولة لا كل لزوج بالكناية والبائنة
اليمين حتى تنكح زوجا غيره لم يقع حتى تنكح زوجا غيره لان الغرة الغليظة قد تثبت
قبل الدخول والخلوة في لا تجب العدة لكنها حقيقي انما تثبت بالصيغة لان الزوجية المطلقة
المخصوص عليها انما تثبت به وبدخوله بالغ بغير رضاها ولم يقع بطلقها كما شاء صاحب الهداية
وتجب العدة بمطلق المفارقة الا المفارقة بالطلاق او بموت فتبدأ بالموت فتفتدا
للاصح

عدم ثبوت الحل للزوج الاول والقيام قد اعملوا هذا الشرط الا شرط النكاح فيتحقق
تنبيه ٢ الكذب وهو قولها فان طلقني فلا حل لي لمن بعد انما زمن العقد لا قول ثبوت تلك لحرمة
فالا واذا لم الزام لانه قول يعلق بي موضعه فلم يطل التعيين المذكور لا حتمال
لا ثبتت الحرمة الغليظة ما دامت في العدة مع تحقق النكاح بين العقد بسبب الكمال من الزوج
زوجة غليظة فان كملت البست الحرمة بانية الى انقضاء العدة فلا تحل بل تبقى الحرمة الغليظة
النكاح وتظهر حرمة اخرى وهي انتزكاح الغير والجمع انزاد تلك النكاح وعند تلك لحرمة الى آخر
الجمع وبعد الفوق لا يناسب صورة المسئلة فتصير فيها الى اشتراط انقضاء العدة واما ثبوت
شرط الدخول فمعلوم لانه لا قول في صحة نزوج في الحيلة الاخرى بلفظ الدخول الى
انه يمكن تجرد الولاج والايستر الانزال وبالتصغير لفظ العجلة الى ان تدراعلما يمكن
في الفلم فلا يشترط الولاج بجميع الذكر بل يكفي الولاج بمقطوعه وهو قدر الحشفة لانه ماوى بالتمس
بالولاج وهو حديث مشهور تلقته الامة بالقبول والخلاف لا اعتبر به المجتهد بما فيه سوى سعيد
بن المسيب وانما قلنا لا اعتبر به المجتهد بن كيلا يرد النقض على احد من المتقدمين في انكاره بشر
المريسي وداود الظاهري وغيرهما معتبر حتى فوقتني القاضي به لا ينفذ قضاؤه بتجرد نقوع على
مشهور بين يزاد به على نص الكتاب والسنة فلزم الزيادة عليه بالخبر على الشرط المذكور هذا
اذا حل النكاح على العقد كما هو الظاهر واما اذا حل على الوطئ فلا يلزم الزيادة المذكورة بل الاحتمال
اسناده الى المراوة بالي عن الطلاق الوطئ لا انه تجوز الجزء الاسناد لانه تصحيح لا يناسب
فصاحة القرآن على غير صحيح لانه يصير اسنادا من بعد جهة اسنادا الفعل الى المرأة وهو ما
باعتبار ان الممكن من الوطئ من جهتها والحق اسناده الفعل الى الرجل ولا مانع لهذا التجوز
كما لا يخفى بل لا تجوز ان يكون من جهة الطلب كما قلنا او طلقت الحاكم في الاصح والقلنسوة في
الرأس وربطة الف بلا حد والاصل حتى تتكلم زوجا آخر ومعنى ذوقه هنا الزيادة على الحق تحمل
على ثبوت الحل بعد الزوج بزوج آخر بطريق المفهوم ضرورة انها تحل باطنا وضعفها في العقد

لانتهاء الغاية على انتهاء حكم لغرة الغليظة عند الزوج آخر الا انه يطرح حرمة اخرى وهي
حرمة نكاح الغير وتلك الحرمة في عرض الزوال فيقبل الدخول بدليله ان يلزم الانتهاء بالذكور
ان تحل لزوجها الاول اذا طلقها الزوج الثاني قبل الدخول بها والا يلزم ان لا يثبت لحرمة الغليظة
بالتزوج بزوج آخر والالانتهاء اللازم المتأخر بطريق المنطوق وهي مهانة من قبيل الاشارة
لان الكلام غير مسوق لها ومن هم كصاحب التلويح وعامة شراح الهداية انها من الدلالة
المذكورة بطريق المفهوم فقد وهم وبانها نزوج لا يصلح حيث كلم عند وجود نقض ما قد
ما تقرر في موضعه ان المفهوم عند القائلين بحجيته ساقط عما ورد سياقة المنطوق لانه منتفع
به فلا يلزم الزيادة على النقض في الصورة المذكورة لانه مبنيا على ما عرفت عند دلالة طرح المذكور
في النقض المزبور مع ثبوته حتى بعد التزوج بزوج آخر تحقق قال الوالد اللهم لي
كتب الاصول عند بيان المخلص عن تعارض النقضين من قبيل المجمل قوله فظاهر تزوجوا حتى
يطهرن بالتخفيف يوطئ بعد الطهر قبل الاغتسال وبالتشديد يوجب الاغتسال
فلما اتحقق عدم العشرة والمفقدة على الاتي فعالم يحل بالكسر لانها اذا طهرت عشرة
ايام حصلت الطهارة الكاملة لعدم احتمال العود واذا طهرت لاقل منها يحتمل العود
فلم تحصل الطهارة الكاملة فانتهت الى الاغتسال بيتاكد الطهارة وهذا القول نهم يحمل
في ان دلالة حتى بطريق المنطوق لا بطريق المفهوم كما توهمه صاحب التلويح حيث قال
وظاهر هذه العبارة يشعر بانها اطلق مستفاد من قوله حتى يطهرن فان قوله لا يقربوهن الغاية فانه
متفق عليه لانها لو كانت بطريق المفهوم لم يستفد منه حتى بطهرن حتى يطهرن بالتشديد
فلم يتجه الى المخلص من قبيل المجمل لانه نوع خاص المتعارض بين النقيضين وهذا البيان فهم ان
صاحب التلويح لم يحكم به يصب في عبارة الاشعار كذلك اخطاء قوله وبقي ان يرد ان
الحل كان ثابتا بالنص فالنقض بالطهر قبل الغسل الثابت بعدم تساول النهي اياه غير صحيح لعدم
رفع الآية الحل بالكلية بل بانها جوزا ما عرفت ان مبنى الجابة الى المخلص المذكور على ما بيان المتعارض

هذا ما وجدته في نسخة المؤلف وقد كتب عليها ما نصه بلغ مقابلة على نسخة المصنف رحمه الله تعالى وكتب عليها ما نصه بلغ مقابلة على نسخة المصنف رحمه الله تعالى

بين النصين حقيقة فان قلت البيت العبارة ترجح على الاشارة عند التعارض ظاهرا
الا المخلص بينهما ان دلالة قراءة التخفيف من قبيل الاشارة فلا تعارض قراءة التشديد لان
دلالتها من قبيل العبارة والعبارة راجحة على الاشارة قلت الاصل في النصوص الاعمال
لا الاهمال فلا يصار الى اسقاط احد النصين بالترجيح الا ترجيح الآخر عليه مع امكان التوفيق
بينهما والاعمال ربما فائدة الى بيان ترك حتى فيما ذكر من وجه الاولوية لطريق المنطوق
قال ابن الحاجب عند الدين في شرح المختصر قول القائل مسموح الزمان فتجب التضحية
المسموح عند عليه بالتضحية فلو قدرنا ثبوت الوجوب بعد غاية التضحية لم يكن المفهوم
آخرا وهو خلاف المنطوق وهذا كما لو قدر في المذكورة موجب العبارة فيكون من قبيل
المنطوق لان من قبيل المفهوم كما زكره حيث قال قبيل ذلك الكلام مفهوم الغاية الذي من الشروط
فقال ما يكل من قال بمفهوم الشرط وبعض من يقول به كما تابع وعبده الجبائي ومنهم البعض من
المعتزلة والصحيح القائل به كما تقدم والصفة وبعضهم ومنهم قول القائل اذا وجدت ذكرة الميزان
من قوله تم اتموا الصيام الى الليل لا يتبقى وجوب الصوم في الليل عند عدمه اصحابنا قال لزوم الميزان
والمال مستمر اذا ثبت حكم موقتا الى زمان معلوم سكون نقيضه لذلك الحكم بعد ذلك الوقت
الوقت من زمان بعينه ام لا كقول قائم تم اتموا الصيام الى الليل فهذا النقض لا يجاب الصوم
في الليل ام لا عند عدمه اصحابنا والحنفية لكنهما لا يقولان بوجوب النفي واما حكم الاثبات فجائز
عليه لا يلزم حكم موقوف الى قيام الدليل على النفي والاثبات في ضده غير موقوف عليه لان الميزان
على اصحابنا بدليل ان الغاية تابع وقد عرفت انه ليس من قبيل المفهوم وذلك لم يذكر فيه نحن
مفهوم الغاية من الاصوليين اصول فخر الاسلام البزدوي واصول شمس الائمة السرخسي
وغيرهما صاحب التوضيح اي فتكلموا اي عند كتبهم اصحابنا باقي مسائل منها انهم قالوا يجوز نسخ
الخطاب في سبيلها والبقاء وضده وكذا الامر والنهي المعلقين بغاية ونهاية ومن جملتها قولي
حتى تزهر الثمر ومن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة ومعنى الاحتجاج على الائمة الحكم بعده

الغاية حكم ثابت بعده صاحب العناية للمفهوم من ان ما ذكره حكم المنطوق لا المفهوم قال في فتح الهداية
وفيه نظر لانا استدللنا على مفهوم الغاية بقوله ثم قال ولا حول ان يستدل بقوله ثم اتموا الصيام الى الليل
على عدم اداء النوم بالقضاء بعد الليل لان الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده
وهو عدم اداء النوم بالقضاء بعد الليل والضد هو عدم الضد وهو عين الغاية بعينها فتأمل اه اقول باعتبار
اصله فلا يتم الرد بالتغريب كما لا يخفى واما الجواب عن النظر المذكور بان النهي عقيب بالبيان يفيد حل
ذلك كما تقدم النهي وهو اطلاق في ثمرات البيع الدالة على الجواز فلا يدري مقتضاه الا بالرجوع الى تقرير
الاستدلال بالاية المذكورة وكلام الفتح مع ما فيه يشعر بما ذكرته ولهذا لم يستدل لهذا بحديث
الصحيحين الدالة على جواز البيع نهى رسول الله عليه الصلوة والسلام عن البيع
بعد الثمرة حتى تطيب الحديث بعد الثمرة حتى تزهر الحديث والحديث في الصحيحين وذكر المصنف كل
بانه قضاء اكتفاء الى الطلوع والغروب وحكم ما بعد الغاية مخالف ما قبلها وبهذا ليس كذلك
لانا ثابتة بعد الطلوع الى ارتفاعها وبعد الغروب الى اداء المغرب الاستكمال بعد الوصم
مذكور في العناية بشرح الهداية وحق ان اذكره في هذا الموضع لحرمة الفرض ودين ستعرفه الى
ابتداء الطلوع والغروب بظهور حاجب الشمس وغيبته ثم سقط وكرخت كراهة اخرى
حالة الطلوع مستمرة الى تمام الغروب بداء المغرب وسع الكراهة المتقدمة بعينها الشمس
لا فرق الغروب وافاضا على ان حدوث سبب الكراهة لا ينافي انقطاع تلك الكراهة فوجب
اداء الغاية بعدها وتأمر قال في حلة القائل صاحب العناية انه تضمنت بهذه الغاية مرسوم غير
لازم فقد اخطأ في كل من مقامي كلامه اما في الاول فلما عرفت انه تضمنت بمنطوق الغاية
لا بمفهومها وانما في الثاني فلما عرفت ايضا انهم تمسكوا في مسألة وبهذا دليل على ان الغاية ليست مرسوما
لازم عندهم ورسم انما فلان لانا في الكلام الآتي ذكره فيما يأتي على ما تقف عليه باذن الله تعالى
جواز البناء قال في البناء على المؤجل بيانا على وقع الحرج باحضار الثمن عند العقد
ورد القياس بانا نتفق وسوء قولهم مع ارادة ممكن ان يقال ليس لهم ان يكتفي بمعلوم الى اجل
معلوم بدل على عدم استمرار حرمة السلم قال فكم مفهوم الغاية اتفاقا ولزاما ولا حرمة بالقياس

كقول الامام البيضاوي بعد ما قرر الاشتباه والاعتراض ان كانت الصلة مستقلة به وحكما فرق او مقول لان انتفت منفصلة منه انت وبعد الكشف في انه قد يراد في كل من المعطيين في التفرقة والترجيح احد حاظها الآخر دون ما يكشف وجه خلل آخر تعلم بما صاحب الكشف فتدبر وبما يحتمل ان يكون ذلك لمنع تركيبه وعقيدة ابتنى المتفرق الفتاك هذا جزء اوفى الملخص مثال الاول قوم قائم الامام الراغب اصل القوم الذهاب في بشاشة الشيخ وهو المؤلف مركب من الذهاب والاشتهاء فاجرين قرة عين الراكب فقيل قام للمال في رسالته اذا ذهب في الغزو واجرين مجرى الاشتهاء فقيل حقيقة كذا اكثر كتب بقته كذا وهذه القوم في بيع خفرتي تعديته ومثال الثاني قال العلامة الزمخشري في الفائق والرسن مأخوذ من قولهم فيه للوثيقة والجودة ومنه المرسن وهو موضع الرسن من الدابة ثم كثرة حتى قيل مرسن الانسان قال الحجاج نصف الله وفاجا وهو سنا مسرجا والمراد احسن حيث قال وهو موضع الرسن من الدابة وقيل وهو الانف موضعا ان يكون الرسن به مرسوما كما قال صاحب المفتاح لان الانف مخصوص عليه مرجع بالتشبيه في اسرار البلاغة وقد اعترف به ذلك الفاضل نفسه موضع آخر من كتابه حيث قال وكذا انف الناقة ومرسن زيد مشتركان بالحقيقة وهو العضو المعلوم وانما يفترقان بالاضافة احدهما بالانسان والمضاف الآخر بالدواب كذلك يكون بطريق الزيادة على معناه الموضوع له الاول سمّا صاحب المفتاح المجاز العقلي الراجع الى المعنى الكلي بطريقة واتى التفتيش وقد اجمل ذلك الفاضل فقال استبعاده اتم الجاز ومن رام زيادة التفصيل فى هذا المقام فعليه ان يطالع رسالتنا المؤلفة في اتم المجاز ثم ان الفاضل البرجاني لم يصب في قول اللفظ مستعمل في معناه الاصلي اذا عرفت ان اللفظ اذا ترجع فيه التفتيش قد لا يكون مستعملا في معناه الاصلي فالصواب ان يقال اللفظ مستعمل في ملحق هو مقصود اصالة لكن قصد بتبعيته مع آخر ما تعلقه المقررة تركيبان يكسب اللفظ تعيّنا حقيقة حالها تختلف احدهما وعدمه باختلاف الحد وان اتحد اللفظ كالعلم واضافه وقد تكون بكسب اللفظ تعيّنا حالها باختلاف الحد وان اتحد اللفظ كالعلم واضافه

موضع ص

... بالاتان ص

يكون منع التفتيش واضحا بلا تكلف ولم يرد الفاضل الشريف ان ترجع يكون التفتيش من قبيل مستدعيات التركيب لا باب آخر من التوسع في الكلام والظاهر من كلامه ان الذم انما يتوجه على ابواب التوسع والحق ان من سلك المجاز ان الفرق بين اللفظ الذي يكون بطريق التفتيش عن معناه الوضعي بان يكون ذلك المعنى مركبا وعقيدة ابتنى المتفرق الفتاك هذا جزء اوفى الملخص مثال الاول قوم قائم الامام الراغب اصل القوم الذهاب في بشاشة الشيخ وهو المؤلف مركب من الذهاب والاشتهاء فاجرين قرة عين الراكب فقيل قام للمال في رسالته اذا ذهب في الغزو واجرين مجرى الاشتهاء فقيل حقيقة كذا اكثر كتب بقته كذا وهذه القوم في بيع خفرتي تعديته ومثال الثاني قال العلامة الزمخشري في الفائق والرسن مأخوذ من قولهم فيه للوثيقة والجودة ومنه المرسن وهو موضع الرسن من الدابة ثم كثرة حتى قيل مرسن الانسان قال الحجاج نصف الله وفاجا وهو سنا مسرجا والمراد احسن حيث قال وهو موضع الرسن من الدابة وقيل وهو الانف موضعا ان يكون الرسن به مرسوما كما قال صاحب المفتاح لان الانف مخصوص عليه مرجع بالتشبيه في اسرار البلاغة وقد اعترف به ذلك الفاضل نفسه موضع آخر من كتابه حيث قال وكذا انف الناقة ومرسن زيد مشتركان بالحقيقة وهو العضو المعلوم وانما يفترقان بالاضافة احدهما بالانسان والمضاف الآخر بالدواب كذلك يكون بطريق الزيادة على معناه الموضوع له الاول سمّا صاحب المفتاح المجاز العقلي الراجع الى المعنى الكلي بطريقة واتى التفتيش وقد اجمل ذلك الفاضل فقال استبعاده اتم المجاز ومن رام زيادة التفصيل في هذا المقام فعليه ان يطالع رسالتنا المؤلفة في اتم المجاز ثم ان الفاضل البرجاني لم يصب في قول اللفظ مستعمل في معناه الاصلي اذا عرفت ان اللفظ اذا ترجع فيه التفتيش قد لا يكون مستعملا في معناه الاصلي فالصواب ان يقال اللفظ مستعمل في ملحق هو مقصود اصالة لكن قصد بتبعيته مع آخر ما تعلقه المقررة تركيبان يكسب اللفظ تعيّنا حقيقة حالها تختلف احدهما وعدمه باختلاف الحد وان اتحد اللفظ كالعلم واضافه وقد تكون بكسب اللفظ تعيّنا حالها باختلاف الحد وان اتحد اللفظ كالعلم واضافه

الزمخشري ... تعلق من توضيحات ... لسان العرب اجراء الكل من المتعدي مجرى الأغلب ... ومعناه اجراء الفعل المتعدي ... مجرى اللازم ... ومعناه اجراء المتعدي ... مجرى اللازم ... عن تقرير الاشتباه كما اذا كان الغرض اثبات الفعل المتعدي لما اسند اليه وانفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه كما في قولك فلان يعطي ويمنع ... وقولهم فلان صاحب الكتف والفصد ... ان يسقط من الاسهم ... قبيل المقتر المنور كان الفعل غير متعد اصلا ومنها ان يكون المتعدي ... فان من دأبهم حمل النقيض على النقيض قال صاحب الكشاف في تفسير سورة التوبة ... فعل الايمان بالنبي ... ومن دأبهم حمل النظير على النظير ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الرعد ... ومن دأبهم حمل النظير على النظير ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الزمر ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الرعد ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الزمر ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الرعد ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الزمر ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الرعد ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الزمر ...

تعلق

تعلق الطيبي اذا وقد عرفت هذا ذلك الفاضل في تفسير سورة الاحزاب ... وقال الوجه اجراء الكل من المتعدي مجرى الأغلب ... ومعناه اجراء الفعل المتعدي ... مجرى اللازم ... عن تقرير الاشتباه كما اذا كان الغرض اثبات الفعل المتعدي لما اسند اليه وانفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه كما في قولك فلان يعطي ويمنع ... وقولهم فلان صاحب الكتف والفصد ... ان يسقط من الاسهم ... قبيل المقتر المنور كان الفعل غير متعد اصلا ومنها ان يكون المتعدي ... فان من دأبهم حمل النقيض على النقيض قال صاحب الكشاف في تفسير سورة التوبة ... فعل الايمان بالنبي ... ومن دأبهم حمل النظير على النظير ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الرعد ... ومن دأبهم حمل النظير على النظير ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الزمر ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الرعد ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الزمر ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الرعد ... وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة الزمر ...

تعلق

لاحاجة الى ايراد المثال له انما الحاجة فيه الى بيان الضابطة قال ابن هشام في مغني اللبيب
ولا يحذف الجار قياسا الا مع أنْ وأنّ واهل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو
جئت كي تكرمني ان يكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني واجازوا ايضا كونها
تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كي الا لام العلة لانها لا تدخل عليها جار غيرها بخلاف
اختيها وقال رضي الدين في شرح الكافية ان حذف حرف الجر صار قياسا في البابين اعني بابي
المفعول له والمفعول فيه كما كان حذف حرف الجر قياسا مع أنْ وأنّ وليس بقياس في غير
المواضع الثلثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو ومررت زيدا وقمت عمروا وانما كان قياسا
في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل واحد منهما لقوة دلالتهما على الحرفين
المقدرين ولا يذهب عليك ان قوله وليس بقياس في غير المواضع الثلثة منظور فيه لما عرفت
انه محذوف ايضا مع كي وكذا قول ابن هشام ولا يحذف الجار قياسا الا مع أنّ وأنْ منظور فيه
لما عرفت انه يحذف ايضا قياسا في بابي المفعول له والمفعول فيه ثم انه ظهر باتفاقهما انه لا مساغ
لان يكون غشاوة في قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة على الحذف والايصال ويكون المعنى وختم
على ابصارهم بغشاوة فالامام البيضاوي لم يصب في تجويز ذلك الوجه من الاعراب
والله اعلم بالصواب وكذا لم يصب الفاضل التفتازاني في زعمه ان الحذف والايصال مطلقا
لا يصار اليه الا بدليل وذلك ان صاحب الكشف استدل على ان يمدّ في قوله تعالى ويمدّهم
في طغيانهم من المدد دون المدّ بمعنى الامهال بان الذي بمعنى الامهال انما هو مدّ له مع اللام
كاملى له وقال الفاضل التفتازاني في شرحه المدّ في العمر لا يتعدى بنفسه فلا يقال مدّه بل باللام
مثل مدّ له والحذف والايصال لا يصار اليه الا بدليل وقد عرفت ان حذف حرف الجر في بابي
المفعول له والمفعول فيه قياس والمدّ بمعنى الامهال يستعمل بغير نص عليه الجوهري حيث قال في
الصحاح ومدّ الله في عمره ومدّه في غيه اي امهله وطول له فقول صاحب الكشاف انما هو مدّ له
مع اللام ليس بذاك ولقد اصاب الفاضل التفتازاني في ردّ قول صاحب المفتاح واعلم ان هذا

النوع

صاحب الكشاف

ومدّه في غيه

النوع لا يختص المسند اليه بانه ليس من استعمال العرب والفاضل الجرجاني لعدم وقوفه
على ان حذف الجار ههنا ليس بقياس قال في شرحه ان لا يختص به وقال في الحاشية الاختصاص
يستعمل متعديا ولازما والاستعمال الاصلي فيه ان يدخل الباء على ماله الخاصة وهو وارد ههنا
على هذا الاستعمال الا انه حذف الجار واوصل الفعل فاندفع ما يقال من ان استعماله بالباء ليس
من اللغة **تعليقه** قال صاحب الكشاف فيما نقل عنه المسموع افقي وافقي وهو القياس
لان النسبة الى الواحد الا ان المستعمل فيما بين الفقهاء آفاقي وهو صحيح لانه اريد بالآفاقي
الخارجي اي خارج المواقيت وكان بمنزلة الانصاري حيث اريد القبيلة الناصرة كانه اريد انه في الاصل
اطلق عليهم الانتصار نظرا الى انهم ناصرون ثم صار كالعلم لهم حتى لو قيل ناصري لم يفهم ذلك المعنى كذلك
لا يراد ههنا انهم من افق من آفاق مكة او آفاق الارض بل يفهم منه انه خارج المواقيت من الامكنة
ولو قيل افقي لم يفهم ذلك وهذا معنى صريح يظهر منه ان النسبة الى الجمع ليس من الواجب بها ان
يجري الجمع مجرى العلم في التعريف بل في انه يحصل مفهوم آخر متحد لا يشمل الجنس المشتمل على الواحد
والكثير وبما قررناه تبين ان الامام النووي اخطأ في تخطئة القوم حيث قال في تهذيب الاسماء
واللغات قال اهل اللغة الآفاق النواحي والواحد افق والنسبة اليه افقي واما الآفاقي فمنكر فان
الجمع اذا لم يسم به لا ينسب اليه وانما ينسب الى واحده اعلم ان الجمع لا ينسب اليه الا اذا لم يكن
له واحد اصلا كالاعرابي ولا يكون له واحد من لفظه كالركابي او يكون من اوزان المفرد او يكون
علما كالانماري او جاريا مجراه كالانصاري والفرائضي من قبيل الثالث على تقدير النقل الاصطلاحي
كما هو الظاهر من كلام المطرزي وقد نص عليه الجوهري في الصحاح ومن قبيل الرابع على تقدير عدمه
فمن قال ولا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا مجرى الاعلام فقد خلط بين الوجهين
وخبط في تقرير الكلام وتحرير المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام **تعليقه** قالوا اذا لم يوجد
الواو في الماضي المثبت فلا بد من قد لان الماضي من حيث انه منقطع الوجود عن زمن الحال مناف
للحال المتصف بالثبوت فلا بد من قد لتقربه من الحال فان القريب من الشيء في حكمه وهم اصابوا

خارج فكان الآفاق صارت كالعلم لخارج الحرم

المعنى الاصطلاحي

في الفكر لان العدة لا تكون الحال التي نحن فيها ليست المغايرة بين الماضي والمستقبل وليست قد تجامعان فيه مغايرة تامة بين الحالين المغايرة بل العدة ان اعتبرت قد تكون الحال الماضية فقط من الحال المتكلم بل المستقبل فقط فيما نحن فيه لبعد كل عن اقتران احداهما بصاحبتها لعاطفها العقيد بالحال الفاصل الفتاراني في شرح الكشاف عند تفسير قوله فذرها وما كادوا يفعلون جعل خبر كاد مضارعا منفيا بغير قد مثبتا بأنا وافقة الكشاف واتفق المفسرون على ان كاد قصيده قد من قبل فلا وجه للجمع وتفصيل هذا ما ذكره الرضي في شرح الكافية كيف كان فان بعض من لا علم له ومما قيل ايضا من خطأ نحن ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان من غير قد بتان كان زيد قائما ولقد ذهب ذلك لبعد كان عن الحال فيقبح الفصل بينهما بغير قد بتان كان زيد قائما او ليقوم وكذا ينبغي ان يجتنب كون خبر كان مضارعا مجردا عن قد بتان كان زيد يقوم بقبل ذلك العدة سواء وجوبهم بحال ما ظهر مستحسن ولا يكره كما يطلق المنع قالوا ان وقوع ظاهر فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال او ادام استعمل من قد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى وظل وبات مذكورا وكذا ينبغي ان يجتنب ايضا الخبر المضارع مجردا عن قد بتان او للاستقبال كما ذهب اليه ابن مالك فجوز وقوع ما خبرا ما حال طلقا او تقريرا كما في قوله وقد رأوا ما هودا الهدى ان كان قصيده قد من وبه قال الفراء وابن درستويه في شرح الفاضية فيما لا يجوز ان يكون ما خبرا لان ما كان خبرا لما الماضي الا ان يكون الماضي قد قارنه تقريب كقولك كان زيد قد قام بتقريب قوله آياه من الحال او وقع الفعل الماضي خبرا لكنه لو قدر ان كان قصيده قد من وبه انتهى ومن قوله او وقع الفعل الماضي خبرا ظاهر وجهه انه ورد به الفاصل المتقدم ذكره في علة الحاء وتبعه ما في تفسير الزمخشري من القصيرة فقد تكلمت العرب في باب الجازم وسمعت في طريق الكناية نحو قد كنت ثم ومن ذلك قوله تعالى مجال المقال المتقدم ذكره ان علامة نصب المضارع بحتمية الجحد في موضع الحال والعلاقة الكائن لعدم وقوف هذا العرق بين الاقترانين المذكورين من حتمية احدهما ما هو الحتمية الا ان حتمية الحال المتوسط بينه الكلام ظاهرة كما ذكره ان الراد الحال المقارن للماضي الحال المتوسط بينه الكلام ظاهرة كما ذكره ان الراد الحال المقارن للماضي والمستقبل فلا لبس لان المقام ما قبله ان المعنى ما ينبغي والفاضل المذكور غلط بين فاحش الظلم

من سنن الاستقامة ومن الشراح من اراد الاصلاح ولم يأت بشيء يكون نقطاني دفع ما ذكره وقد اخص من الفاتر ولن يصلح العطار ما افسد الدهر **تعليقة** ارتفاع شأن الكلام في البلاغة والاحاطة فيها بحسب اصولها وتمام ما يليق به من الاعتبارات التي يقتضيها فاكان مصاقعة ايّاه ام تعرّف ذي البلاغة اجمع وأما ارتفاعه فالحق والقول والاحاطة فوق ذلك بحسب استقراء علم الوحي والمزايا فان وفرة اشتمال عليها وحسن شفاء في الحق والقبول ارفع وهذا التفاوت يوجد في الكلام المجمل كما يوجد في غيره فلذلك التفاوت الاول فانه مخصوص بغير المعجز فلا يوجد في المعجز وذلك لان مرجعه الى القصور في المتكلم لعدم اقتداره على احاطة جميع ما يليق بالمقام من الاعتبارات ومرجع التفاوت الآخر الى القصور في المقام لعدم قبله لذلك الاتي تمام كلام آخر من الخواص والمزايا والتفاوت بين قوله تعالى حيث يرى الى الهب ايها وقوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك الآية من هذا القبيل على ما بيّنه علماء البيان من تأمل وبه ورد فصاحت كي بود بكيك سخن ۞ ترجمه كه بيذره بود وجون با خط كوي اهم ۞ وكلام ايزد جون كون مرتزاست كه بود شنيد باذن تبلي يا ارض ابلعي ماءك اذ شان ان يخاطب في الحس الذاتي الراجع الى البلاغة والحس العرضي الراجع الى الفصاحة بالجزء الكلي وقصر فيه وان ما ذكر وجود التفاوت من جهة البلاغة اكثر منه من جهة الفصاحة لتوقف الاتمام على ما يتوقف عليه الاتمام ومما يوجب تفاوت من جهة الفصاحة تنافر ما سوى الحضور في اللسان وذلك ان افئدة العرب افصح اللغات ومع هذا تفاوتوا في ما بينهم في ادراك كل منهم عبارة قصيرة متداولة تكلمت البسي في باب الجازم وسمعت في طريق الكناية نحو قد كنت ثم ومن ذلك قوله تعالى

لسان في تحقيق الاوائل وتأويل الاوائل

نوع من انواع البديع يقع في الكلام المنثور والمنظوم

ارتفاع الشأن في البلاغة والفصاحة

فى الحسن والقبول ولذلك اى ولعدم فرقه بين الارتفاعين لزمه الارتكاب باحد المحذورين
وهما القول بعدم التفاوت بين آيات القرآن فى باب الحسن والقبول والقبول بالقصور فى
بعضها من جهة المصادفة لما لا يليق به والاول مكابرة صريحة والثانى مما لا يرتضيه من له عقيدة
صحيحة واعلم ان عبارة حسبه لابد من ذكرها فى تحديد الارتفاعين المذكورين ووجه الحاجة اليها
واضح وان خفى على صاحب الايضاح حيث اسقطها عند تلخيصه كلام صاحب المفتاح فقال وارتفاع
شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدمها واسقاطه اياها
المستتبع اسقاط الحسن والقبول عن حيز الظرفية للانحطاط فلذلك لم يقل كما قال صاحب المفتاح
والانحطاط فى ذلك بل قال وانحطاطه بعدمها والشريف الفاضل لعدم تنبهه لذلك استدرك عليه
حيث قال فيما علقه على شرحه للمفتاح فالمتبادر من قوله وانحطاطه ان الانحطاط فى الحسن والقبول بعدم
مطابقته له ويفهم منه ان هناك حسنا وقبولا فى الجملة مع عدم المطابقة بالكلية تعليقه
اعلم ان ما يجب اعتباره على البليغ على نوعين احدهما ما لا دخل لاختياره فيه وهو الذى بينه صاحب
المفتاح بقوله ان مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين
مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام
الجد يباين فى جميع ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يباين مقام الكلام انتهاء
بناء على الاستخبار والانكار ومقام البناء على السوال يغاير مقام البناء على الانكار وكذا مقام
الكلام مع الذكى يغاير مقام الكلام مع الغبى ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر والثانى
ما لاختيار البليغ نوع دخل فيه وهو الذى اشار اليه صاحب المفتاح بقوله ثم اذا شرعت
فى الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهى اليه الكلام مقام وذلك ان البليغ
الذى يريد الشروع فى نظم الكلام فى مقام ما لم يختر كلمة لا يلزمه ان يورد ما يناسبها فى ذلك
المقام وكذا لم يوخذ بمطلع لا يلزمه ان يراعى ما يلايمه من المقطع اما الاول فقد طول الشيخ فى دلائل
الاعجاز ذيل المقال فى تقريره حيث قال وهل تجد احدا يقول هذه اللفظة فصيحة الا وهو يعتبر

مكانها

مكانها من النظم وحسن ملائمة الملازمة معناها لمعانى جاراتها وفضل موانستها لاخواتها وهل
قالوا لفظة متمكنة ومقبولة وفى خلافه قلقة ونابية ومستكرهة الا وغرضهم ان يعبروا بالتمكن
عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم وان
الاولى لم تلق بالثانية فى معناها وان السابقة لم تصلح ان يكون لفقا للثانية فى موداها
وهل تشك اذا فكرت فى قوله تع قيل يا ارض ابلعى ماءك ويا سماء اقلعى وغيض الماء وقضى
منها ص الامر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين فتجلى لك الاعجاز وبهرك الذى ترى
وتسمع انك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة الباهرة الا لامر ما يرجع الى
ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض وان لم يعرض لها الحسن والشرف الا من حيث لاقت الاولى
بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا الى ان تستقريها الى آخرها فان الفضل تناتج ما بينها وحصل
٢ لفظة ص من مجموعها ان شككت فتامل هل ترى منها بحيث لو اخذت من بين اخواتها وافردت لادت
من الفصاحة ما يوديه وهى فى مكانها من الآية قيل ابلعى واعتبرها وحدها من غير ان ينظر الى ما قبلها
وما بعدها وكذلك فاعتبرها سائر ما يليها وكيف بالشك فى ذلك ومعلوم ان مبدا العظمة فى
ان نوديت الارض ثم امرت ثم ان كان النداء بيا دون اى نحو يا ايتها الارض ثم اضافة الماء تودت ٤
الى الكاف دون ان يقال ابلعى الماء ثم ان اتبع نداء الارض وامرها بما هو من شانها نداء
السماء وامرها بما يختص بها ثم ان قيل وغيض الماء فجاء الفعل على صيغة فعل الدالة على انه
لم يغض الا بامر آمر وقدرة قادر ثم تاكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى وقضى الامر ثم ذكر ما هو
فائدة هذه الامور وهو استوت على الجودى ثم اضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة
والدلالة على عظم الشان ثم مقابلة قيل فى الخاتمة بقيل فى الفاتحة ثم قال ومما يشهد لذلك
انك ترى الكلمة تروقك وتونسك فى موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك فى موضع
آخر كلفظ الاخدع فى بيت الحماسة تلفت نحو الحى حتى وجدتنى وجعت من الاصغاء ليتا
واخدعا وبيت البحترى واني وان بلغتنى شرف الغنى واعتقت من رق المطامع

احد فى فان لها فى سدرتى المكان بالاغنى من الحرج انك ان عاقبتها فى بيت الى قائم يا دهر قوم من اخذ عبيك ، فقوله المجد هذا الامام من عرفك بتجرأ بها التقول على النفس من التقصير والتكبر او انصاف ما وجدت بناك من الروح والفقد من الايأس والبهجة ومن العجب ذلك لفظ الذى فانك تراه مقبولا حسنا فى موضع وضيعة مستكرها فى موضع آخر وان اردت ان توقف ذلك فانظر الى قول ابى تمام فى وصف الدار اذا بقاعها من الدار بها وليلة تقاضاه بشيء الا يمتثل للتقاضيا فانك تجرف حسنا وكما بان من القول ثم انظر اليها فى بيت المتنبي لولا العلك الدوار الفت سهيله لغته شيئ من الدوران فانك تراه ثقيلا وتفصل يحسب ثقيلا وحسنا بخلاف ما اذا اتتك تقرير لهم ما تأمل فيها تميل فى قوله ان تعاد بهم فاتهم عبادك ودون تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم وتفصيل ذلك ان ابا بكر الانبارى قال قد طعن على الفراء من قال ان قولهم انك انت العزيز الحكيم ليس بمنكلم لقوله وان تغفر لهم لان الذى يتأتى لكل المغفرة فانك انت تغفر الرحيم لهذا قال بعضهم الآية تقدير مؤخر ومعناه ان تعذبهم فانك انت العزيز الحكيم وان تغفر لهم فانهم عبادك وهم اهلك الظلام فى نسختى اما وقد قرأنا جامعة فانك انت الغفور الرحيم وليست من الضمنى ذكره القاضى عياض فى الشفا وقال الامام القرطبى فى تفسيره والجواب انه لا يحتمل الا ما انزل الله تعالى ووضع نقلا الى الذى نقلا الى ضعف معناه فانه يتعذر الغفور الرحيم بالتوبة الثانى ولا يكون ذلك بشرط الاولى تخلق وجوبا انزل الله تعالى وانجم على قراءة المسلمون مغفرون بالشرطين كليهما او لهما وآخرهما اذ تخصيص ان تعذبهم بانت عزيز حكيم وان تغفر لهم بانت العزيز الحكيم كلاهما من التعذيب والغفران فكان العزيز الحكيم الذى بعد المكان لهوه وتنزيه كل الشرطين ولن يصح الغفور الرحيم لزم بحيث من العموم ما حققه العزيز الحكيم وما شهد له بتعليم الدنيا وعدله والبناء عليه غاية كلها والشرطين المذكورين هما اولى وانت معنى ما الآية ما صح بعض الى حالة كلامه وخص مقول قوله فانهم عبادك ظاهره تعليل وبيان لاستحقاقهم العذاب حيث كانوا عبادا لله تعالى

وعبدوا غيره وبالجملة استعطافا وطلب رأفته بهم وقوله تعالى فانك انت العزيز الحكيم يعنى لانهم ليسوا ممن هو مأمون العواقب لانك عزيز حكيم فليس ذلك بخلاف الجور والمقصود من جهة العلوم والجهل وفيه تلويح الى ان مغفرة الكافر طيبا فى الملكة وتشفعت ذلك مقتى الحسن والقبح العقليين تعليقه تعليق يجوز ان اضمار قبل الذكر اذا كان فى سياقه ودلالة عليه كالذى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وكما اذا كان فى لحاقه فى قوله تعالى من اهل الكتاب من ان تأمنه بدينار يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك من بناء ما اوصلنا الى الجنة الا ان جعلنا صاحب الكشاف مواضيها لعلم ما بينه وبالمأمول من بناء ما اوصلنا الى الجنة الا ان جعلنا الدنيا ثم وشح من موضع مقام الجنة لان اخبر يدل عليها وهو بيتها النهر والقوم الضمير لانه الخاف وعلى المعانى تشهدوا الاول وغفلوا من اشتغل ذلك قول الشاعر ان مثل قولك الشاعر حرص بنوه اباغيلان من كثرة حسن فمن كان يكرم ستعمارا ذلا بتاسى عليه تعليق الا طناب والايجاز كما يكونان فى الملفوظ وذلك بان يكون التعبير عن المعنى المقصود بلفظ زائد عليه لفائدة او بلفظ ناقص وافٍ به كذلك يكونان فى المعنى وذلك بان يكون المعنى المقصود حتى الظام زائدا على ما اقتضته المقام بما فائدة او ناقصا عنه غير مخل به والاولان منهما مشهوران فيما بين القوم مذكوران فى كتبهم والثانيان فى تحقيق هذه الدائرة وعامة الآخر اختبار الظاهر ومن اخلته الاطناب المعنوى قولهم ولو ان مالك بجنبك يلوموني فاخاف فى من اليمين من القيد الخارج عن مفهوم البدء للوعد بما يقتضيه المقام الآتى مناسب للاسبق لا بطل الكلام وذلك انه لما اريد بسط بساط الانبساط او رد عليه فيه تجريح بعض الاحباب من جهتى الاطناب ومنها قولهم ولا تخطئ بجنبك وانما قصد مانك الزيادة المتنبه على الآخر الاعمال الشريفة حتى ان كون بالمين الآداء مقدرا وتعتبر فتحتاج الى السفالى البار وانما قيدنا الاعمال بالشريفة لان الاعمال الحسيسة كالاستجابة حتى لا تكون بالبار ومنها قولهم ومثله كمثل سابلٍ بدينارٍ يبتغى تعليقه قد يقدر الفعل الخاص ولا يخرج الظرف عن حقه

المستقر على ما افصح عنه الفاضل اليمنيّ حيث قال النحويون يقورون فى الظرف المستقر فعلا
عاماً اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة والشريف
الفاضل نقل عنه هذه الفائدة فى شرح خطبة الكشاف وارتضاها وكانه غفل عما قرره
فى شرح المفتاح حيث قال فى شرح قوله واليك الاختبار والاختيار فاعل يفوض
واليك ظرف لغو ولا يصلح ان يجعل الاختيار مبتدأ واليك خبراله لان الظرف الواقع
خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون اليك ههنا مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير
المعنى العام او رجع عنه لا كه قدس سره ليس المراد من العرش فى قوله تع وكان عرشه على
الماء تاسع الافلاك ومن الماء احد العناصر لما يشهد بذلك شهادة لا مرد لها ما اخرجه
مسلم فى صحيحه من قوله عم كان الله ولم يكن معه شيء وكان عرشه على الماء وكتب فى الذكر كل
شيء ثم خلق السموات والارض فلا وجه للاستدلال به على امكان الخلاء وان الماء اول
اول حادث لا كه قدس سره عرشه تعالى عبارة عن قيوميته بناء على ان سرير الملك مظهر
سلطانه والماء اشارة الى صفة الحيوة باعتبار ان منه كل شيء حي فمعنى وكان عرشه على الماء
وكان حيا قيوما وفى لفظة على تنبيه على ترتب احدهما على الآخر قال الله تع كل شيء هالك
الا وجهه اراد الهلاك فى الحال لا الفناء فى المآل ولهذا قال هالك ولم يقل يهلك يعني ان كل
شيء ليس بموجود فى حد نفسه الا ذات الواجب تع بناء على ان الممكن مستفاد من الغير
فلا وجود فيه مع قطع النظر عن الغير بخلاف وجود الواجب تع فانه من ذاته تع بل عين ذاته
هذا هو الوجه فى تفسير الآية المذكورة واما الذي ذهب اليه بعض الافاضل من ان المعنى ان
الوجود الامكاني بالنظر الى الوجود الواجبي بمنزلة العدم ففيه صرف الكلام الى المجاز مع عدم
التعذر فى المعنى الحقيقي سمع بعض العارفين قوله عليه الصلوة والسلام كان الله ولم يكن معه شيء
فقال الآن على ما كان وظاهره يخالف ما دل عليه قوله عليه الصلوة والسلام من اثبات الكون لغيره تع
فى الحال ولا مخالفة فى الحقيقة لانه اراد الكون الذاتي ومراده عليه الصلوة والسلام مطلق

فقد برهى

وجودهم

الكون

الكون الشامل لما بالغير لا كه قدس سره المزين فى الحقيقة هو الشيطان لان التزيين صفة تقوم به
قال الفاضل التفتازاني فى شرح الكشاف الفعل انما يسند حقيقة الى من قام به لا الى من خلقه
واوجده والله سبحانه وتعالى عندنا خالق الافعال لا محالة فالكافر والجالس انما يقع حقيقة
لمن قام به الكفر والجلوس لا لمن خلقهما كالاسود والابيض بل لما قام به السواد والبياض
وان كان بخلق الله تع فعلى قراءة زين يعني فى قوله تع هو الممكن للشيطان من التزيين ومن قال
القائل هو الامام البيضاوي فى تفسيره والمزين فى الحقيقة هو الله تعالى اذ ما من شيء الا وهو
فاعله اخطاء فى المدعى فلما عرفت ان الفاعل الحقيقي لصفة ما تقوم به تلك الصفة فان الفاعل
الحقيقي للكتابة هو الكاتب لا خالق الكتابة ثم انه لم يصب فى اطلاق المزين على الله تع لعدم
ورود الاذن به واما عدم اصابته فى الدليل فلان مبناه على عدم الفرق بين مصطلح اهل النحو
ومصطلح اهل الكلام فى الفاعل على ما نبه عليه بقوله حيث لم يفرق بين الفاعل النحوي الذي
كلامنا فيه والفاعل الكلامي الذي بمعزل عن هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام والله العلام
لا كه قدس سره مساق قوله تع وتركهم فى ظلمات لا يبصرون يقتضي وجود المبصر فى الظلمة
وان بلغت الغاية اذ لولا وجوده لكان الاخبار عن عدم رؤية المعدوم فيها ولا وجه له وقد
تقرر فى موضعه من كتب الحكمة والكلام ان المبصر هو اللون والضوء وانما يبصر الجسم بواسطتهما
فالظلمة انما تمنع الابصار دون المبصر فظهر بما تقرر ان اللون موجود فى الظلمة الشديدة
البالغة غايتها لا يزول بزوال النور كما سبق اليه وهم طائفة منهم ابن سينا لعلعه
قد ثبت ان كل ما يقتضي العدم لا يقبل الوجود واما عكسه وهو ان كل ما لا يقبل الوجود
يقتضي العدم فلم يثبت بعد لا بشهادة البديهة ولا بقيام البرهان عليه بل الظاهر ثبوت
خلافه فان رابع الاقسام فى التقسيم المشهور للمفهوم الى الواجب بالذات والممتنع بالذات
والممكن بالذات وهو ما يقتضي ذاته وجوده وعدمه معا لا يقبل الوجود وذلك ظاهر
ولا يقتضي العدم اذ لا حظ له من الثبوت فى نفس الامر والاقتضاء فى نفس الامر فرع الثبوت

زين للذين كفروا الحيوة الدنيا
على بناء الفاعل على الاسناد
المجازي فانه تعالى صح

وما اصاب فى الدليل اما
عدم اصابته فى المدعى صح

فانوس خیال یکی از وسایل سرگرمی کودکان و نوجوانان است که در گذشته بسیار رایج بوده است. این وسیله از یک منبع نور (معمولاً شمع یا لامپ کوچک)، یک استوانه یا جعبه با دیواره‌های نازک و تصاویر متحرک تشکیل شده است. وقتی منبع نور روشن می‌شود، گرمای آن باعث می‌شود هوای داخل فانوس بالا برود و تصاویر را به حرکت درآورد. این تصاویر معمولاً بر روی کاغذ یا پارچه نازک کشیده شده و داستان‌های ساده‌ای را روایت می‌کنند.

فانوس خیال نه‌تنها یک وسیله بازی، بلکه ابزاری برای آموزش و انتقال فرهنگ نیز بوده است. در بسیاری از مناطق، داستان‌های محلی، افسانه‌ها و حتی آموزه‌های اخلاقی از طریق فانوس خیال به کودکان منتقل می‌شد. به همین دلیل، این وسیله در بسیاری از خانه‌ها جایگاه ویژه‌ای داشت و اغلب در مراسم خاص مانند شب‌های زمستانی یا جشن‌ها مورد استفاده قرار می‌گرفت.

با گذشت زمان و ورود وسایل سرگرمی مدرن مانند تلویزیون و بازی‌های رایانه‌ای، فانوس خیال کم‌کم از زندگی روزمره کنار گذاشته شد و به یک وسیله کمیاب تبدیل شد. امروزه تنها تعداد اندکی از این فانوس‌ها باقی مانده‌اند که بیشتر آن‌ها در موزه‌ها یا مجموعه‌های شخصی نگهداری می‌شوند. با این حال، برخی از هنرمندان و علاقه‌مندان به تاریخ، تلاش کرده‌اند تا این وسیله را دوباره احیا کنند و نسل جدید را با آن آشنا کنند.

EY.0101

مكتبة الفرانة
اسكندرية
2199

36639 Y
297.5/KEM.F